المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/01/2014

.. رفاق الدرب يستحضرون ثلاثية النضال والحب والعطاء التي ميزت المسار الإنساني للراحلة زهور العلوي

10594/19

لطيفة الجبابدي

أحمد الصبار

صلاح الوديع

احتضنت المكتبة الوطنية بالرباط مساء اليوم السبت، حفل تأبين الباحثة والمناضلة الحقوقية الراحلة زهور المدغري العلوي، التي وافتها المنية في 22 نونبر الماضي بعد صراع مع المرض.

وعرف الحفل التأبيني، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الذكرى الأربعينية لوفاة الأستاذة زهور العلوي، تقديم أفراد أسرة الفقيدة ورفاق دربها الحقوقي، العديد من الشهادات المؤثرة في حق الراحلة، رسمت مسارها النضالي والإنساني المتعدد.

فبعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تمت تلاوة نص برقية التعزية الملكية التي خص بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أفراد أسرة الراحلة، واستحضر فيها بكل تقدير، «ما كانت تتحلى به الفقيدة من خصال النزاهة الفكرية والأخلاقية، وروح الوطنية الصادقة، مما جعلها في طليعة الوطنيات الغيورات اللائي نذرن حياتهن لنصرة قضايا الإنسان العادلة، سواء من خلال انخراطها في ريعان شبابها في صفوف الحركة الوطنية، أو كمناضلة حقوقية مشهود لها بالثبات على المبادئ، والعطاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة بصفة خاصة، في سبيل النهوض باوضاعها وتبويئها المكانة الجديرة بها في المجتمع، دافعها في ذلك إيمانها العميق بحتمية تكريس ثقافة المواطنة، وصون كرامة الإنسان وحرياته».

وفي كلمة خلال اللقاء، أبرز المناضل الحقوقي و العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان صلاح الوديع أن تخليد ذكرى الراحلة، مناسبة لتكريم امرأة من قيمة زهور العلوي، نضالا وعطاء وتواضعا وبذلا في كل مجالات الحياة، سواء في رحاب الفكر أو مدارج العمل الحزبي وكذا النضال النسائي.

كما قدمت نجلة الراحلة كلمة باسم الأسرة، عبرت فيها عن الألم الذي يكتنف افراد اسرة زهور العلوي، التي ترك غيابها فراغا يصعب ملؤه، وهي التي كانت رمزا للبذل والعطاء الإنساني والتحدي والصمود، واجهت المرض بشجاعة وشموخ.

من جهته، استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الخصال النضالية للفقيدة، معتبرا أن الحضور الغفير لأصدقاء النضال الحقوقي للراحلة، يؤكد انها كانت عنوانا للصدق والوفاء والشموخ والإخلاص، بتجسيدها لثلاثية النضال والحب والعطاء، إذ كانت خزانا للقيم والمبادئ، صديقة وأما وأختا للجميع.

كما قدم العديد من رفاق النضال الحقوقي للفقيدة، شهادات رسمت ملامح من مسار الراحلة، في لحظات تقاسموها معها خلال فترة نضال من أجل تكريس حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن.

وتعد الفقيدة زهور العلوي، التي رأت النور سنة 1940 بفاس، احد رموز الحركة النسائية بالمغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين، وقد كانت الراحلة من الرعيل الأول للحركة الديمقراطية بالمغرب ومن الرائدات الأوائل اللواتي ولجن أسلاك التعليم وعملن فيها.

كما تعد من الجيل الأول من المناضلات في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومن مؤسسي العديد من الهيئات والمنظمات الحقوقية والنسائية العريقة والعتيدة بالمغرب، حيث تبوأت مراكز القيادة في الكثير منها لعدة سنوات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي، ومركز محاربة العنف ضد النساء (لارميطاج)، كما كانت عضوة في هيئة تحرير جريدة 8 مارس.

إلى المجلس الوطني لحقوق الانسان

8826 4/2/1

يتقدم احمد حليط رقم بطاقته الوطنية عدد bh51227 بشكاية في شأن التقصير في مسؤولية حادثة سير نتج عنها إصابة بعاهة مستديمة. ويقول المشتكي إنه تعرض لحادثة سير أصيب على إثرها بكسر في الفخذ الأيسر، وإن المشتكى به لاذ بالفرار نظرا لأن السيارة بدون تأمين وتم تحرير محضر في الموضوع واعترف المشتكى به بالمنسوب إليه، ومنحت للمشتكي شهادة عجز بها 120 يوما إلا انه لم يتم اتخاذ اي إجراء قانوني في حق المشتكى به، سوى الحكم بالغرامة وسحب رخصة السياقة منه لمدة ستة أشهر. ويقول المشتكي إنه يلتمس إنصافه ورفع الحيف عنه وحفظ مطالبه المدنية.

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

تسوية وضعية المهاجرين تجسيد للمبادرة الملكية وتكريس للاستثناء المغربي

الخطاب الملكي يبرز روابط المغرب العريقة مع إفريقيا

أبرز الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مساء الأربعاء 6 نونبر 2013، إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، عمق العلاقات المتميزة والروابط التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، التي ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة.

في ما يلي مقتطف من الخطاب الملكي حول موقف المغرب من قضية الهجرة وحقوق المهاجرين:

"شعبي العزيز،

إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة.

واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين.

وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوربي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة "التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية". وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية. ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا".

افتتاح مكاتب تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين

(ف.ل)

عزيزة غلام

افتتحت صباح الخميس الماضي، المكاتب الخاصة بتسوية وضعية الأجانب على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لاستقبال طلبات المهاجرين المقيمين في المملكة بصفة غير قانونية، في إطار الإجراءات العملية المتخذة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الخاصة بالسياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة.

ويكتسي هذا الحدث أهمية بالنسبة إلى المهاجرين في وضعية غير قانونية في المغرب، الذين لا يتحدرون فقط من إفريقيا، وإنما من بقاع أخرى من العالم، خاصة من آسيا، وهو ما سيمكنهم من المساهمة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وتهم هذه العملية، التي تستمر إلى غاية 31 دجنبر من سنة 2014، الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة، الذين يتوفرون على ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية في المغرب، الذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة. كما ستهم هذه العملية الاستثنائية، الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفتي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم في المغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013.

وتشير تقديرات وزارة الداخلية إلى وجود ما بين 25 ألفا و30 ألف مهاجر في وضعية غير قانونية بالمملكة، وهو ما سيمكن من تحديد عددهم بدقة، وسيساعدهم على العيش في ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل.

وجاء فتح هذه المكاتب، بعد شهرين من المبادرة الملكية لبلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة، نظمت خلالها عملية كبرى للتحسيس والتكوين في هذا الإطار، إلى جانب بذل جهود قصد تمكين المكاتب من الموارد البشرية والمالية الملائمة على مستوى مختلف العمالات والأقاليم لتجسيد هذه الرؤية الإنسانية على أرض الواقع.

«المغربية» تميزت سنة 2013، التي ودعناها على إيقاع الإشادة الدولية بالمبادرة الملكية لسياسة الهجرة، واتخاذ كافة التدابير لانطلاق عملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين في المغرب الموجودين بصفة غير قانونية.

وانطلقت سنة 2014، التي استقبلها العالم، وكله أمل في أن يشهد أحداثا أفضل، ومع شروق شمس ثاني أيام السنة الجديدة، كان المغرب في دائرة الأحداث، إذ جلب إليه الاهتمام الدولي نتيجة وفائه بالتزاماته، وانطلاق العمل رسميا بمكاتب الأجانب، لتسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين بالمملكة.

وإذ تعيش بلادنا على إيقاع هذا الحدث، الذي يظل جلالة الملك أكبر راع وخير ضامن له، نستعيد شريط انطلاق المبادرة الملكية لسياسة الهجرة، وأيضا الخطاب الملكي السامي، الذي وجهه إلى الأمة والذي جدد من خلاله التأكيد أنه بموازاة مع اهتمام جلالته بقضايا الأمة، يهتم بقضايا القارة الإفريقية التي نعتز بانتماء بلادنا إليها.

وهو ما تجسد من خلال الكثير من المبادرات الملكية، التي كان هدفها الإنسان في القارة السمراء، والبلدان الإفريقية الشقيقة التي تكون في حاجة إلى الدعم، فالمغرب وإن كان دائما منتشيا بجذوره الإفريقية، وإنه صار بقيادة صاحب الجلالة أكثر تشبثا، وهو ما تترجمه، أيضا، الجولات الملكية التاريخية عبر البلدان الإفريقية.

وجريا على العادة أبهر صاحب الجلالة العالم خلال الخطاب السامي الذي وجهه إلى الأمة يوم الأربعاء 6 نونبر الماضي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، إذ قال جلالته «إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة.

واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين.

وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة».

وبالفعل عاش المغرب ومعه العالم منذ الخطاب الملكي السامي على إيقاع المبادرة الملكية لسياسة الهجرة، التي تمنها قادة دول كثيرة من مختلف أنحاء المعمور، ودفعت قادة دول إفريقية شقيقة إلى الاتصال بجلالة الملك والتعبير عن تشكراتهم وامتنانهم لجلالته على المبادرة التي كرست الاستثناء المغربي، وارتقت به إلى درجة أعلى.

وبعد مضي شهرين على إطلاق المبادرة الملكية لبلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة، تضافرت الجهود من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، ونظمت عملية كبرى للتحسيس والتكوين، وتحضير مكاتب المهاجرين وما تطلبه ذلك من توفير للموارد البشرية والإمكانات لتجسيد هذه الرؤية والمبادرة الإنسانية لجلالة الملك على أرض الواقع.

تشير التقديرات إلى أنه يوجد في بلادنا ما بين 25 ألفا و30 ألف مهاجر في وضعية غير قانونية، وتقديرا للظروف النفسية والاجتماعية التي تمر منها هذه الفئة من المهاجرين، فإن المغرب وفر الإمكانات اللازمة لإنجاح العملية وتجنيب المعنيين مشاق التنقل من المناطق التي يقيمون فيها، بعدما حكمت على كل واحد منهم ظروفه الخاصة بتحمل مشاق مغادرة البلد الأم في ظروف غير ملائمة.

المغرب الذي لايتردد الكثيرون في مختلف أنحاء العالم في الحديث عن كونه يشكل استثناء في المنطقة، عاد من جديد ليؤكد أن الصفة مستحقة، فهو بالإضافة إلى سعيه الدؤوب لتوفير ظروف العيش الكريم لأبنائه، سيساعد من اختاروا الإقامة به من الأجانب من مختلف بقاع العالم على العيش في ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل.

ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل.

8669/5

وزير الجالية يشدد على فرادة المبادرة وأبعادها الإنسانية

بيرو: هدف التسوية هو توفير العيش الكريم للمهاجرين بالمغرب

قال أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إن «المغرب يعد أول بلد في الجنوب يقدم على تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، وأن هذه العملية تعد استثناء من حيث حجمها ومن حيث الظرفية والتوقيت وأعداد المهاجرين، الذين سيستفيدون منها. وأضاف، بيرو، في حوار مع «المغربية»، أن هذه المبادرة لقيت استحسانا دوليا، وأنه وقع اعتماد معايير محددة في هذه العملية بعد مقارنة دولية في هذا المجال، تخدم بالأساس مصلحة المهاجر.

وأفاد أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالمغرب تتراوح بين 35 ألفا و40 ألف مهاجر ومهاجرة من مختلف الجنسيات.

أجرت الحوار:
عزيزة الفرفاوي

يعد المغرب أول بلد عربي يقدم على تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، هل سيواكب هذه المبادرة مخطط عمل لادماج هذه الفئة في جميع الخدمات الأخرى، كالتعليم والصحة وغيرهما؟

في البداية، لا بد أن أوضح أن هذه العملية هي أول عملية استثنائية ينجزها بلد من الجنوب، واستثنائية، أيضا، من حيث حجمها، لأنها تهم آلاف المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في المغرب، واستثنائية من حيث الظروف، التي أقدم فيها المغرب على هذه المبادرة، والتي لم تكن الظروف نفسها التي عملت فيها الدول الأوروبية من قبل على تسوية وضعية المهاجرين المقيمين ببلدانها. وهي استثنائية، أيضا، من حيث التوقيت، إذ بعد أقل من شهرين على إعلان المبادرة الملكية السامية لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في المغرب، في 11 نونبر 2013، تعبأ الجميع، وحصل انتقاء الموارد البشرية، التي أوكلت إليها مهمة استقبال هؤلاء المهاجرين، وتكوينهم، وإعداد مكاتبهم على صعيد عمالات كل أقاليم المملكة، والتي بلغ مجموعها 83 مكتبا مفتوحا.

من جهة ثانية، لا بد أن أشير إلى أنه وقع اعتماد معايير محددة في هذه العملية بعد مقارنة دولية في هذا المجال، إذ وقع اعتماد المعايير التي تخدم أولا وقبل كل شيء مصلحة المهاجر، بمعنى، اعتمدت في هذه العملية ليونة كبيرة جدا. إن هذه العملية، التي انطلقت رسميا يوم 2 يناير الجاري وستنتهي في 31 دجنبر 2014، سيواكبها برنامج للإدماج، لأن الأساسي ليس أن تسوى وضعيتهم إداريا، لكن أن يتمكنوا كذلك من العيش الكريم، وهذه هي فلسفة المبادرة الملكية السامية، وأن يساهموا في كل ما يهم المجتمع المغربي وتقدمه. وبالتالي، فالهدف من برنامج الإدماج هو تسهيل حياتهم في المغرب، والجميع منكب على إعداد برامج تهم الجانب التربوي والثقافي والصحي، والتكوين المهني، وتمدرس أطفال هؤلاء المهاجرين، كما أننا منكبون على إعداد تصور يهم إدماجهم في المجتمع. في السياق ذاته، أود الإشارة إلى أنه حصل التشاور مع المجتمع المدني حول عملية المواكبة، وكان له دور مهم في التحسيس والتوعية وتأطير المهاجرين غير الشرعيين.

كم هي الميزانية التي رصدت لعملية الإدماج؟

– لما أخذ المغرب على عاتقه إنجاز هذه المبادرة، كانت عن قناعة تامة، والجميع يعلم بالصدى والاستحسان الذي خلفته هذه المبادرة على الصعيد الدولي، سواء في الاتحاد الأوروبي أو لدى الأمم المتحدة، والعديد من الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي عبرت عن استعدادها دعم هذه المبادرة الملكية، ودعم عملية التسوية، كما عبرت عن استعدادها لوضع إمكانات رهن إشارة المغرب في هذا المجال.

كم تتوقعون أن يصل عدد المستفيدين من هذه المبادرة؟

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين الموجودين على أرض الوطن، فالعدد يتراوح بين 35 ألفا و40 ألف مهاجر ومهاجرة من مختلف الجنسيات. لكن الذين يستجيبون للمعايير المحددة لمنح بطاقة الإقامة، ليست لدينا أرقام دقيقة، وأعتقد أن الآلاف منهم بهمهم الأمر.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها المصالح المختصة لتسهيل عملية التسجيل وتخفيف الضغط الناتج عن الإقبال الكبير للمهاجرين على مكاتب التسجيل؟

– من خلال الزيارة التفقدية التي قمت بها رفقة الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الشرقي الضريس، إلى مكتب التسجيل بولاية الرباط، لاحظت التنظيم المحكم والحرفية والمهنية الكبيرين والإحساس الرفيع بالمسؤولية، والتعبئة القوية لكل الموظفين في مكاتب الاستقبال، من حيث استقبال المهاجرين، وتقديم الشروحات اللازمة لهم. ويمكتب للتسجيل بمدينة وجدة، وجدنا الإحساس نفسه بالمسؤولية والمستوى الرفيع في التنظيم، وبالتالي، فهذه الظروف اجتمعت كلها لتمر العملية في أحسن الظروف، دون أن ننسى العمل الجبار، الذي تنجزه جمعيات المجتمع المدني على مستوى التحسيس والإخبار، وهي حاضرة في مكاتب الاستقبال لتأطير أفواج هؤلاء المهاجرين في وضعية غير شرعية، لتهيئ العملية وتدبيرها.

هل ستكون هناك حملات تحسيس للمشغلين المغاربة لدمج هذه الفئات في الشغل؟

– كما ذكرت، سيكون هناك برنامج مواز متكامل ومتعدد الأبعاد لإدماجهم في المجتمع، إلى جانب برنامج نعتبره أساسيا، يتمثل في التواصل، وذلك بتعليم المهاجرين وأبنائهم اللغة العربية والأمازيغية والعامية المغربية، حتى يتمكنوا من فهم الآخر، وسنعمل على ضمان التمدرس لأطفالهم ونجاحهم في الدراسة، في إطار برنامج الدعم المدرسي. وهذا البرنامج المتكامل سندخل فيه العديد من القطاعات والمؤسسات، وسيكون الكل واعيا بمسؤوليته.

المغربية. الاثنين 6 يناير 2014
WWW.ALMAGHRIBIA.MA

خاص عن تسوية المهاجرين

8669/06

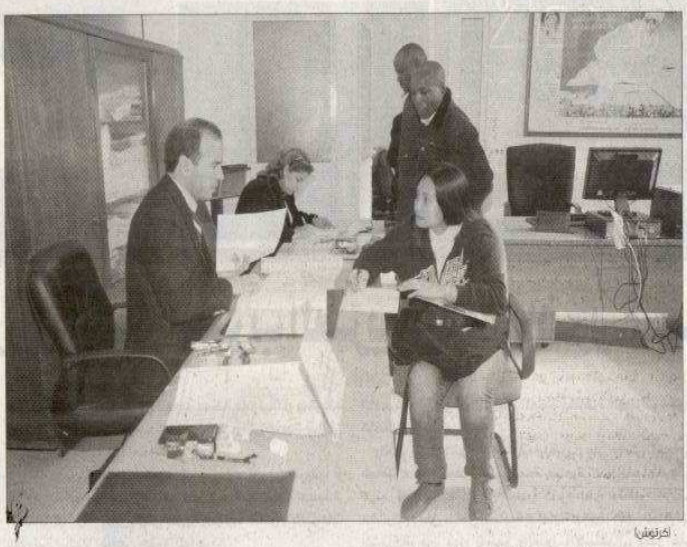

انطلاق إجراءات تسوية المهاجرين الأجانب في المغرب

افتتحت صباح الخميس الماضي، المكاتب الخاصة بتسوية وضعية الأجانب على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لاستقبال طلبات المهاجرين المقيمين في المملكة بصفة غير قانونية، في إطار الإجراءات العملية المتخذة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الخاصة بالسياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة. وجاء افتتاح هذه المكاتب بعدما رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ورفع تقريرا إلى جلالة الملك محمد السادس، الذي أبرز في خطابه السامي أنه « أمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين.وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة ».

عزيزة غلام وخديجة بن اشو

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

عزيزة غلام وخديجة بن أشو

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرصد وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب

■ رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير رفعه إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ودعا من خلاله السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى الأخذ بعين الاعتبار الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم.

وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير، حسب وكالة المغرب العربي للأنباء، عن ضرورة العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، تضمن حماية الحقوق وترتكز على التعاون الدولي وعلى إدماج المجتمع المدني. مبرزا أن المغرب يمكنه من خلال رفع هذا التحدي أن يصبح نموذجا بالنسبة للعديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في التقرير نفسه، أن هذه السياسة يجب أن تنتظم على الأقل حول أربع مكونات، يتعلق أولها، بوضعية اللاجئين وطالبي اللجوء، وبهم ثانيها الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، فيما يتعلق الثالث بمكافحة الاتجار في الأشخاص، أما المكون الرابع فيهم الأجانب في وضعية نظامية.

وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء

بخصوص وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء، دعا المجلس الحكومة إلى الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ التي تمنحها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال منح الحاصلين على هذه الصفة بطاقة الإقامة، في انتظار وضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني ينظم اللجوء، ووضع سياسة لإدماج هؤلاء اللاجئين وأفراد أسرهم في مجال السكن والصحة وتمدرس الأطفال والتكوين والشغل، وكذا تمكين الحاصلين على صفة لاجئ المتزوجين، الذين يصلون بمفردهم للتراب الوطني، من التقدم بشكل قانوني بطلب الاستفادة من التجمع العائلي.

وأكد المجلس، في تقريره، ضمان احترام مبدأ عدم الترحيل بوصفه حجر زاوية القانون المتعلق باللاجئين، كما تنص على ذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف لسنة 1951، عبر تمكين طالبي اللجوء المحتملين من إمكانية تقديم طلب اللجوء لدى وصولهم للتراب المغربي، ووضع إطار قانوني ومؤسساتي وطني منظم للجوء، يرتكز، من جهة، على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011، وينظم، من جهة أخرى، وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور، إضافة إلى العمل على تعزيز الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومواكبة عملها لاسيما من خلال تيسير وصولها لطالبي اللجوء بمجموع التراب الوطني.

الأجانب الموجودون في وضعية إدارية غير قانونية

بالنسبة للمكون الثاني المتعلق بالأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، قال المجلس إن الوقت حان لكي تباشر الحكومة، بشكل رسمي، إعداد وتنفيذ عملية للتسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية، اعتمادا على معايير تأخذ بعين الاعتبار مدة الإقامة بالمغرب، والحق في العيش في كنف العائلة، وشروط الاندماج في المجتمع المغربي، والاتفاقيات المتعلقة بالاستيطان الميرة بين المملكة المغربية وبلدان صديقة.

وبالنسبة للإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها بلد مثل المغرب، أكد المجلس أن الانخراط القوي والطموح للتعاون الدولي أصبح أمرا ضروريا، مبرزا أن هذا البعد يجب أن يمثل إحدى أولويات الشراكة من أجل حركية الأشخاص، التي تم إبرامها أخيرا.

واعتبارا لكون المغرب، على غرار باقي دول العالم، سيستمر في استقبال مجموعات المهاجرين في وضعية غير نظامية ودون مصادرة حق السلطات في مراقبة دخول الأجانب للبلد وإقامتهم به، يذكر المجلس بأن هؤلاء الأجانب مشمولون بمجموع الضمانات الدستورية المناهضة للتمييز وسوء المعاملة والمحاكمات غير العادلة، وكذا بالحقوق المخولة لهم المنصوص عليها في القانون الدولي خاصة الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وفي هذا الصدد دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة المغربية إلى ضمان حق المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم أو وضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي أو تقديمهم للمحاكمة في الولوج الفعلي للعدالة (إمكانية الاستفادة من خدمات المحامين ومترجمين أكفاء والولوج للسلطات القنصلية ومساطر اللجوء والولوج للعلاج)،وتطوير برامج تكوين وتحسيس موجهة لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفو السجون، القضاة، الأطر الصحية)، إضافة إلى إيلاء أهمية خاصة للتكفل المادي والقانوني بالقاصرين الأجانب غير المرفوقين والنساء المهاجرات مع الحرص بشكل خاص على ضمان المواكبة النفسية والصحية لضحايا العنف ونوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهود المجتمع المدني العامل في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللجوء، داعيا إلى إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي بما يسمح بتبادل المعلومات وتعبئة المساعدة الإنسانية والخبرة القانونية الضروريتين ونشر الممارسات الفضلى والمساعدة على العودة الطوعية، مشددا على ضرورة إدماج جمعيات المهاجرين والمهاجرات في هذه العملية، بالإضافة إلى التسوية القانونية لوضعية بعض الجمعيات العاملة في مجال مساعدة المهاجرين مثل مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع ومواكبة الأجانب والمهاجرين.

مكافحة الاتجار في الأشخاص

وبخصوص المكون الثالث المتعلق بمكافحة الإتجار في الأشخاص، دعا المجلس الحكومة إلى إدراج مقتضيات في الباب 7 من الجزء الأول من الكتاب الثالث من القانون الجنائي تنص على معاقبة استقطاب أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال القسر عن طريق الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الشطط في استعمال السلطة أو استغلال حالات الهشاشة، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر لغرض الاستغلال.

واقترح المجلس أن يشمل تعريف الاستغلال، بموجب أحكام هذا الباب، على الأقل، استغلال الغير في الدعارة أو في أشكال أخرى للاستغلال الجنسي، أو الأعمال أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء. كما يوصي بتضمين القانون الجنائي مقتضيات تحمي المهاجرين القاصرين على وجه الخصوص، واعتبار ارتكاب جريمة الاتجار بهم أمرا موجبا لإعمال ظروف التشديد.

حماية ضحايا الاتجار في الأشخاص

ومن أجل ضمان الحماية الفعلية لضحايا الاتجار في الأشخاص المفترضين، اقترح المجلس تعديل المادة 82-7 من قانون المسطرة الجنائية بما يضمن حماية الضحايا والشهود والمخبرين والمبلغين في ما يخص الجرائم المرتبطة بالاتجار في الأشخاص، كما يهيب بالحكومة الاسترشاد بمقتضيات القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنة 2009.

الأجانب في وضعية نظامية

أما بالنسبة للمكون الرابع الذي يهم الأجانب في وضعية نظامية، فإن المجلس يدعو الحكومة إلى العمل على مراجعة المواد 24 و25 و26 من الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما وقع تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 00-75 و07-09 بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية. وكذا مراجعة المادتين 3 و4 من القانون رقم 97-9 بمثابة مدونة الانتخابات كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 06-23 و08-36، بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

لقاء دراسي حول عملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب

أكد الوزير المنتدب في الداخلية، الشرقي الضريس، في لقاء دراسي حول عملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب، عقد، أخيرا في الرباط، أن بلورة سياسة جديدة للهجرة استدعت اعتماد مقاربات جديدة تتلاءم مع الأوضاع المستجدة وتأخذ بعين الاعتبار مصالح المغرب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحدث الضريس عن أن «السلطات العمومية عملت وفق هذا المنظور على فتح أوراش متعددة تشمل بالخصوص معالجة حالات طالبي الجنسية بتعاون مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي تكللت خلال الأسبوع المنصرم بإصدار شهادات الاعتراف بصفة لاجئ لفائدة ما يزيد عن 500 مواطن أجنبي، وهي الشهادات التي تمكنهم من الحصول على بطائق التسجيل لدى مصالح الأمن الوطني، وبالتالي الاستفادة من كل الخدمات التي تضمنها المواثيق الدولية والقوانين الوطنية لهذه الفئة».

وبخصوص الإطار المؤسساتي لهذه العملية، أكد الضريس أن ورش الإصلاح المؤسساتي والقانوني، الذي تشرف عليه المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، يستهدف في الأمد المنظور إعداد قوانين خاصة تنظم ميدان اللجوء والهجرة وإقامة الأجانب في المملكة وتجرم الاتجار بالبشر، إلى جانب التخطيط لسياسة إدماج فعالة لفئات المهاجرين في نسيج المجتمع المغربي.

وشدد الضريس على الحرص على «عدم استنساخ تجارب الدول المتقدمة في ميدان التسوية، عبر بلورة رهائن تجربة مغربية متفردة تراعي خصوصيات بلادنا، وهو ما يتجلى في إشراك جميع الفاعلين من إدارة ومؤسسات دستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني في كل مراحل مسطرة معالجة طلبات التسوية إن على المستوى المحلي أو المركزي».

من جهة أخرى، حث أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، كافة المتدخلين في مجال تنفيذ هذه السياسة الوطنية على المستوى المحلي، على استحضار البعد الإنساني كمقاربة شمولية في تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، والمقيمين بشكل غير قانوني.

ودعا إلى ضرورة استحضار «تفرد المغرب وتشبعه بالقيم الكونية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، من أجل التنفيذ الأمثل لهذه المبادرة الجريئة التي لقيت ترحيبا كبيرا من قبل المنتظم الدولي، باعتبارها تراعي حقوق المهاجرين، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي تعرفها ظاهرة الهجرة على الصعيد الدولي». أما الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ناصر بوريطة، فركز من جهته، على المقاربات التي تتبنى عليها السياسة الوطنية للهجرة، والمتمثلة أساسا في الرؤية الملكية والبعد الإنساني والقانوني، فضلا عن الإطار الشمولي لعلاقات المغرب مع دول الخارج وبالخصوص مع إفريقيا، مؤكدا أن هذه المبادرة تعد «ورشا كبيرا، يكرس، من جهة، حرص المغرب على تدعيم التزاماته الدولية في ميدان حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، ومن جهة أخرى، تعزيز علاقات المملكة مع بلدان القارة الإفريقية.

من جهتها، تطرقت ممثلة وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إلى المحاور الكبرى التي تؤطر السياسة الوطنية للهجرة، من قبيل تفعيل الاندماج الاقتصادي والسوسيو ثقافي للمهاجرين وطالبي اللجوء، وتأهيل الإطار القانوني والتشريعي، والتخطيط الاستراتيجي لإحصاء المهاجرين بشكل دائم، وتعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعات المعنية والنسيج الجمعوي من أجل التنفيذ الناجع لهذه المبادرة وتحدثت ممثلة المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان عن المنهجية المتبعة في تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي باللجوء والهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، والمرجعيات الوطنية والدولية والإقليمية، لعملية تحيين الإطار التشريعي لسياسة الهجرة، اعتمادا على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المغرب، والالتزامات الدولية للمملكة، واجتهادات المحاكم، وتوصيات آليات الأمم المتحدة المختلفة واجتهادات بعض المحاكم الإقليمية (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). كما ذكرت المسؤولة ذاتها، بآليات عمل اللجنة الفرعية المكلفة بتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي ●

حملات تحسيسية حول الشروع في تسوية وضعية المهاجرين

صورة للمهاجرين بالمغرب (خاص)

خديجة بن أشو

■ أفادت مصادر مطلعة أن عدد الراغبين في تسوية وضعيتهم بالجهة الشرقية كان محدودا في اليوم الأول من افتتاح مكاتب التسجيل، وأن الجمعيات ستقوم بعمليات تحسيسية لفائدة المهاجرين بالمنطقة حول الشروع في التسجيل لتسوية وضعيتهم.

وقال محمد الحموشي، عضو اللجنة المحلية لتسوية وضعية المهاجرين بعمالة الدريوش في الجهة الشرقية، إن الطلبات كانت محدودة في عمالة الناظور، إذ بلغ عدد المسجلين في اليوم الأول من افتتاح مكاتب التسجيل 20 طلبا فقط، فيما بلغ في عمالة وجدة حوالي 40 طلبا.

وذكر الحموشي أنه بات من الضروري القيام بحملات تحسيسية لفائدة المهاجرين الموجودين بالجهة الشرقية حول الشروع في التسجيل لتسوية وضعيتهم، مشيرا إلى تكتل جهود جهات مختلفة لاستقبال الوافدين على المكاتب التي فتحت على صعيد العمالات والولايات.

وأكد الحموشي أن جمعيات المجتمع المدني ستعمل، خلال الحملات التحسيسية حول الشروع في تسوية وضعية المهاجرين على طمأنة المهاجرين بحمايتهم القانونية، في حالة عدم توفرهم على المعايير اللازمة لتسوية الوضعية.

وذكر الحموشي أن خمس لجان توجد بالجهة الشرقية وتتمركز بكل من الناظور والحسيمة والدريوش وتازة ووجدة، وتتكون من جمعيات المجتمع المدني، التي تعمل إلى جانب الدرك وعناصر الأمن وممثلي السلطات المحلية، ويرأسها العامل أو الوالي حسب المناطق.

وأفاد الحموشي أن ممثلي الجمعيات المكونة للائتلاف المدني للهجرة واللجوء الذي تأسس أخيرا بوجدة، يساهمون في استقبال ملفات تسوية الوضعية التي تهم 6 فئات من المهاجرين، ويتعلق الأمر بالأجانب المتزوجين بمواطنات أو مواطنين مغاربة والأجانب المتزوجين بأجانب يقيمون بصفة شرعية بالمغرب، وبأبناء زيجات الحالات المشار إليها، والأجانب المتوفرين على عقود عمل فعلية، والأجانب المقيمين بالمغرب لمدة لا تقل عن 5 سنوات متواصلة، والأجانب المصابين بأمراض مزمنة.

وقال الحموشي إن الوثائق التي يجب توفيرها في المهاجر المرشح لتسوية وضعيته بسيطة ومتنوعة يكفي أن تحمل اسمه وتتضمن تاريخا ومسلمة من طرف مؤسسة عمومية أو خاصة، وتتعلق بفواتير استخلاص استهلاك الماء أو الكهرباء وبالتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأي وثيقة تأمين تثبت أنه يعمل لفائدة طرف مشغل، وعقد عمل أو كل وثيقة تفيد أن له عمل، ووثيقة تحويل الأموال أو الحوالات ورسائل بالبريد المضمون، مع إشعار بالتوصل، أو التسجيل في جامعة أو مؤسسة تعليمية أو للتكوين المهني.

وذكر الحموشي أن كل فئة من الفئات الست المرشحة لتسوية وضعيتها يجب أن تدلي بوثائق خاصة بوضعيتها، بعد تكوين ملف يضم طلبا يحمل توقيع المهاجر المرشح لتسوية وضعيته وصورة شمسية، ووثيقة تثبت هويته وجنسيته، ووثيقة تثبت تاريخ دخوله إلى المغرب أو مدة إقامته بالبلد ويقوم المتدخلون بمهام مختلفة، خلال عمليات تلقي طلبات تسوية الوضعية، إذ يجري استقبال صاحب الطلب بمكتب الأجانب المفتوح على مستوى العمالة أو الإقليم، وفحص وثائقه مع الطلب من المرشح لتسوية وضعيته بالإدلاء باي وثيقة تبين انتماءه لإحدى الفئات المستهدفة ومساعدته على تعبئة مطبوع طلب تسوية وضعية الإقامة، وتسليم وصل إيداع الطلب. وفي حالة رفض الطلب، يقول الحموشي، يمكن للمرشح أن يطعن في عملية الرفض عبر إعادة تقديم الطعن أمام اللجنة الوطنية للطعون ●

الطلبات سيتم عرضها على لجنة محلية ستبت فيها خلال 60 يوما

الصفيفا

حكيمة ادبيليج

■ في إطار الإجراءات العملية المتخذة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الخاصة بالسياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة، افتتحت صباح الخميس المنصرم المكاتب الخاصة بتسوية وضعية الأجانب على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لاستقبال طلبات المهاجرين المقيمين بالمملكة بصفة غير قانونية.

في هذا السياق، قالت مصادر موثوقة من عمالة الدارالبيضاء أنفا في لقاء مع «المغربية»، إن عملية استقبال طلبات الأجانب من أجل تسوية وضعيتهم بهذه العمالة تمر في ظروف جيدة، وجند لهذا الغرض عدد كبير من الموظفين لاستقبال طلبات المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يتوفرون على وثائق الإقامة بالمغرب، والمهاجرين الذين لديهم رغبة في تجديد وثائقهم بعد ما انتهت مدة صلاحيتها، تضيف المصادر ذاتها أنه تم استقبال يوم الجمعة المنصرم 16 مهاجرا من جنسيات مختلفة أغلبها من إفريقيا، من مالي، والسينغال، وساحل العاج، ومن دول عربية كالجزائر، هؤلاء جاؤوا من اجل سحب طلبات تسوية وضعية الإقامة، ولائحة تكوين ملفات الطلبات، ومنهم من جاء مصحوبا بجميع الوثائق المطلوبة فملأوا ملفاتهم ووضعوها في الآن نفسه مقابل وصل، تؤكد المصادر نفسها، أن «هذه العملية ستستمر سنة كاملة، اي إلى غاية 31 دجنبر المقبل، وأن الطلبات سيتم عرضها على لجنة محلية ستبت فيها خلال 60 يوما ابتداء من تاريخ تسليم الطلبات، وأن هناك لجنة مركزية، لطعون في الطلبات التي يتم رفضها من خلال اللجنة لسبب أو لآخر، إذا تم رفضها».

قال ديولو، سينغالي مقيم بالمغرب التقته «المغربية»، بعمالة الدارالبيضاء انفا، إنه ينتظر بشغف كبير هذه المناسبة، لوضع طلبه حتى يستفيد من وثائق الإقامة، ويعمل ويعيش في أمان، كما انه يتوق للسفر لرؤية أهله، لكن ينتظر الحصول على وثائق الإقامة التي تمكنه من السفر دون مشاكل، مشيرا انه يعاني الكثير في ظل غياب هذه الأخيرة، خصوصا بالنسبة للعمل، لأنه يشتغل بصفة غير قانونية، في اغلب الأحيان لا يجد عملا، كما انه لا يجد محلا للكراء بصفته مقيما غير شرعي ●

86 69/07

الكونغولي أمادو لـ«المغربية»: معاناتنا أصبحت من الماضي وسننعم بحرية التنقل

إقبال كبير للمهاجرين على مكاتب طلب التسوية بالرباط

عزيزة الغرفاوي

■ شكلت المبادرة النموذجية، التي أقدم عليها المغرب، بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالمغرب، أملا وتفاؤلا كبيرين في تغيير مستقبل هذه الشريحة نحو الأفضل، إذ سيصبح من حقها التمتع بالخدمات نفسها المتوفرة للمواطنين المغاربة في مختلف المجالات، مثل الصحة والتعليم والشغل.

ومنذ انطلاق عملية التسجيل، تتوافد أعداد كبيرة، نساء ورجالا، من مختلف الجنسيات على مكاتب التسجيل بولاية جهة الرباط.

وجوه ارتسمت على محياها بسمة الفرحة والغبطة، وهي تنتظر دورها في صفوف طويلة لولوج مكاتب استقبال المهاجرين غير الشرعيين بولاية جهة الرباط سلا زمور زعير، للحصول على استمارة طلب بطاقة الإقامة، نساء ورجالا بجنسياتهم المختلفة، قدموا إلى المغرب بحثا عن لقمة العيش هربا من الجوع أو بحثا عن الأمان من الحروب، منهم الأفارقة المتحدرون من جنوب الصحراء، وفلبينيات وعرب من فلسطين وسوريا، عاشوا في المغرب سنوات في وضعية غير قانونية.

هذه الوضعية التي لم تكن مريحة لدى أغلبهم، بل كانت صعبة لدى الكثيرين، الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل، بسبب عدم توفرهم على أي وثيقة قانونية تثبت أنهم يقيمون بالمغرب، يقدمونها لصاحب الشغل وتضمن لهم الحق في العمل، وتضمن لصاحب الشغل الأمان والاطمئنان داخل المؤسسة، وتلزمه باحترام قانون الشغل المعمول به بالمغرب.

«هذا كله أصبح من الماضي، فأخيرا سننعم بحرية التنقل، وسيصبح بإمكاننا الحصول على عمل، مثل أبناء هذا البلد الكريم، وسنصبح لدينا حقوق وواجبات مثلهم»، يقول أمادو، مهاجر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مضيفا، في تصريح لـ «المغربية»، قوله «واجهت مصاعب كثيرة منذ قدومي إلى المغرب سنة 2005، بسبب صعوبة الحصول على عمل يناسب مؤهلاتي المهنية (تخصص ميكانيكي)، التي حصلت عليها في بلدي الكونغو، واشتغلت بها هناك».

ويحكي أمادو (39 سنة) أنه هرب من بلاده بسبب الحروب، قاصدا المغرب باعتباره بلدا آمنا، خاصة أن مجموعة من الشباب والشابات من مواطنيه كانوا سباقين في اختيار وجهة المغرب للبحث عن الأمان وعن لقمة العيش، بعد أن تعذر عليهم الوصول إلى الضفة الأوروبية، التي كانت وجهتهم الأولى. وأضاف أمادو أنه، بسبب وجوده طوال الفترة الماضية في وضعية غير قانونية، كان المشغلون يستغلونه من حيث الأجر، إذ لا يؤدون له مثل باقي زملائه المغاربة، الذين يؤدون العمل نفسه.

يقول أمادو «اشتغلت في البداية في عدد من محلات إصلاح السيارات، معتمدا على مؤهلاتي في مجال الميكانيك، لكن كنت أتقاضى أجرا هزيلا لا يتعدى 50 درهما في اليوم، عكس باقي الأجراء المغاربة عن العمل نفسه»، مضيفا أنه تنقل بين محلات عدة لإصلاح السيارات، واختار في النهاية تغيير عمله، واشتغل في مجال البناء رفقة عدد من المهاجرين من جنسيات مختلفة، وحتى الآن يكسب قوته اليومي من هذا العمل. لكن، يقول أمادو، بفضل هذه «المبادرة الانسانية لفائدة المهاجرين غير الشرعيين، سيتغير مستقبلنا إلى الأفضل، ولن نتعرض للاستغلال بعد الآن من طرف المشغلين، إذ سنكون لدينا الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون المغاربة والواجبات نفسها».

وعلى عكس الرجال، تشتغل النساء في غالب الأحيان في البيوت، من أجل كسب قوتهن اليومي. والفلبينيات أكثر المهاجرات إقبالا على هذا النوع من العمل. لكن ظروفهن أصعب، لأن أغلبهن وقع استغلالهن، إما من قبل شبكات تتاجر في البشر، أو مكاتب وهمية للتشغيل بلدانهن، أوهمتهن بعقود عمل في دول أوربية وبأجر مغر. ليجدن أنفسهن في المغرب مرغمات على العمل لدى أسر غنية بأجر هزيل، أو بدون أجر أحيانا، كما صرحت بذلك إيلي (36 عاما) التي لم تكف مشغلتها بحرمانها من الأجر، بل كانت تلجأ إلى ضربها في أحيان كثيرة. لكن إيلي اليوم سعيدة بهذه المبادرة التي ستجعل منها امرأة حرة، تشتغل في ظل قانون يحمي جميع حقوقها، وهي تفكر، أيضا، بعد تسوية وضعيتها، في تحقيق حلمها القديم بالذهاب إلى أحد البلدان الأوروبية للعيش فيه، بعد أن تعود إلى بلدها لزيارة ابنها الذي تركته مع والديها.

أما مواطنتها نعيمة، فكانت غاضبة وهي تنتظر دورها للحصول على استمارة طلب بطاقة الإقامة، لأن مشغلتها لم تسمح لها بترك عملها والقدوم إلى مكتب تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين بولاية جهة الرباط للتسجيل، لكن، بمجرد حصولها على الاستمارة، تبسمت غضبها وأبدت سعادتها وهي تعبئها، لتعود بعد ذلك للتسم موعد تقديم الوثائق المطلوبة وأخذ بصماتها. وصرحت نعيمة لـ«المغربية قائلة «هذه فرصة ذهبية لن تعوض، ولم أكن أحلم أن أحظى ببطاقة الإقامة التي ستحل جميع مشاكلي»، وتحكي نعيمة أنها لم تر والدتها بالفلبين منذ 4 سنوات، بسبب وضعيتها غير القانونية، وأنها سعيدة لأنه أصبح بإمكانها أن تطلب عطلة من مشغلتها للسفر إلى بلدها بحرية ودون مشاكل، لتزور والدتها وجميع أفراد عائلتها، وبالتأكيد إليها، فهذا حلم سيتحقق بفضل هذه المبادرة المغربية الإنسانية.

(كونغولي)

مبادرة استحسنتها الهيئات الحقوقية

هذه المبادرة النموذجية التي أقدم عليها أول بلد عربي، استحسنتها الهيئات الجمعوية والحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في المغرب بصفة خاصة، نظرا للأهداف النبيلة التي ستحققها لفئة عريضة من هؤلاء المهاجرين. وبهذا الخصوص قالت حياة برحو، عن المنظمة الديمقراطية للشغل، المكلفة بمكاتب الاستماع المواكبة للخادمات الفلبينيات، التي كانت تساعد في عملية تسجيل المهاجرين غير الشرعيين بمكتب الولاية، إن «هذه المبادرة قيمة وتاريخية على الصعيد العربي بصفة عامة، لأن المغرب هو أول بلد كان سباقا إليها»، مشيرة إلى أن المنظمة الديمقراطية للشغل كانت أول من أثارت قضية الفلبينيات ضحايا التعذيب من قبل مشغلاتهن وتابعت هذا الملف منذ البداية».

وأفادت برحو أن عدد الفلبينيات بالمغرب يناهز حاليا حوالي 6 آلاف فتاة وامرأة، على الصعيد الوطني، أغلبهن قدمن بطرق غير شرعية، ويعملن في ظروف لا تحترم المعايير المعمول بها في الشغل، فضلا عن أنهن يتعرضن للإهانة والتضييق والضرب في أحيان كثيرة من طرف بعض صاحبات البيوت، لكن، بفضل تسوية وضعيتهن القانونية، سينتهي كل ذلك وسيتخلصن من كل هذه المشاكل مستقبلا.

ومن بين الصعوبات التي كان يواجهها المهاجرون المقيمون في المغرب بطريقة غير شرعية، الاستفادة من الخدمات العمومية، كالتعليم والصحة والتشغيل، حسب ما صرح به عدد من المهاجرين، التقتهم «المغربية» في مكتب التسجيل بولاية جهة الرباط، وبهذا الخصوص يحكي مامادو، سائق بقنصلية أجنبية، أن زوجته ولدت بأحد المستشفيات العمومية بالعاصمة، ولم يتمكن من الحصول على شهادة ولادة ابنه بهذا المستشفى، لأنه لم يكن يتوفر على أي وثيقة تثبت أنه يقيم بالمغرب، كما لم يكن بإمكانه الحصول على خط للهاتف أو الإنترنيت، وفضلا عن ذلك، فإنه يستأجر بيتا بلا عقد كراء، لكن بعد تسوية وضعيتي، يقول مامادو، سنحل «كل هذه المشاكل، ونتمنى أن نساهم بدورنا كمهاجرين في اقتصاد هذا البلد، وفي نموه».

تعبئة مهمة تواكب عملية تسوية وضعية المهاجرين

بولاية جهة الرباط، كما بباقي ولايات وعمالات أقاليم المملكة، وقفت تعبئة فريق عمل متكامل لمواكبة عملية تسوية وضعية المهاجرين واستقبالهم وتأطيرهم، وتوفير كل الشروط الضرورية، حتى تمر العملية في أحسن الظروف. وفي ظرف يوم ونصف من انطلاق عملية التسجيل بولاية جهة الرباط، بلغ عدد المسجلين، من مختلف الجنسيات، ما مجموعه 69 مهاجرا ومهاجرة، حصلوا على استمارة طلب بطاقة الإقامة، كما جرى تحديد مواعيد لهم لتقديم الوثائق الضرورية وأخذ بصماتهم، حسب ما صرح به خليل كاي، رئيس مصلحة الشؤون العامة بالولاية، الذي أكد أن عملية التسجيل تمر في ظروف جيدة، مشيرا إلى أن أغلب المسجلين يتحدرون من جنوب الصحراء، فيما تأتي الفلبينيات في المرتبة الثانية. وحول معايير منح بطاقة الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين، أفاد كاي أن هناك لجنة بالولاية، أوكلت إليها مهمة دراسة الطلبات والوثائق الضرورية، للتأكد من توفر شروط قبول الطلب ●

قادهم حلم الدراسة إلى العمل والتعايش مع المجتمع المغربي

مهاجرون أفارقة يعتبرون الاستقرار بالمغرب مكسبا مهما

8669/17

سناء أرحال

■ "ليس سهلا التعايش مع ثقافة أخرى، لكن الضرورة اقتضت الاندماج بصرف النظر عن بعض الاعتبارات"، يتحدث بعض الأفارقة في الدارالبيضاء، لـ"المغربية" بنبرة يشوبها التحفظ والحيطة، فيكفي السؤال عن أوضاعهم حتى يسردوا مواقف عاشوها وتحملوا وقعها السلبي على أنفسهم، ليواصلوا العيش بنوع من الحرص والنظام، تجنبا لأي خلافات بينهم وبين الآخرين.

وحين بحثت "المغربية" عن مجموعة من المهاجرين الأفارقة، قصد الأخذ برأيهم حول قراراتهم الجديدة لإقامتهم بالمغرب، في سياق تسوية أوضاعهم القانونية، اتضح أن التحدث إليهم ليس متاحا على نحو سريع، فحسبما ذكره البعض، فهم يفضلون الإبقاء على أنفسهم بعيدا عن وسائل الإعلام، مادامو قطعوا أشواطا مهما حتى ينالوا جزءا من الاستقرار النفسي والاجتماعي المقرون باحترامهم لأعراف المغاربة.

"أوبين" و"أنسو" و"ماهي" و"مبارو" و"تانا" و"كارين" هي أسماء لشباب وفتيات أفارقة قادهم حلم الدراسة إلى الانتقال للمغرب، وحفزهم على ذلك، الإمكانيات المادية لأسرهم، فوفق ما ذكره هؤلاء لـ"المغربية" فإنهم لم يواجهوا عند انتقالهم للمغرب صعوبات تدفعهم للرجوع إلى ديارهم، ماعدا بعض الإكراهات المتمثلة في إيجاد شقق للكراء، إذ أن الكثيرين من الملاك يرفضون تسليم شققهم استنادا إلى عقد كراء بينهم.

ويحكي هؤلاء أنهم يفضلون المغرب على أي بلد آخر، خاصة بعدما خاض البعض منهم تجارب في تونس والجزائر ولم يتلقوا من التسهيلات، مثلما قدمه المغرب من خدمات وتدابير تحفظ حقوقهم كمهاجرين أجانب.

ولأن كسب لقمة العيش اليومي تكون صعبة بالنسبة لأي فرد يعيش خارج بلده، فإن الأفارقة يحاولون أن يتكتلوا في ما بينهم، لتذليل العقبات التي تحول دون شعورهم بالارتياح وسط مجتمع يستقبله دون رفض، حسب ما أكدوه دون أن يبدو لـ"المغربية" تذمرهم من مواقف صادفتهم وكرست لديهم مبدأ التحفظ.

يحاول الأفارقة التعاطي مع المواطنين المغاربة بشكل إيجابي، خاصة بعدما جمعتهم ظروف العمل بزملاء مغاربة في انسجام متبادل ألغى التفكير في اختلاف الانتماءات الجغرافية أو العرقية.

ويعتبر الأفارقة استقرارهم في المغرب مكسبا، بحكم الأمان والتعايش الذي يميز المجتمع المغربي، ليتعزز شعورهم بالارتياح في خضم الإجراءات الجارية لتحسين ظروف عيش الأجانب بالمغرب، وفق قوانين تصون حقوقهم وتخول لهم بعض الصلاحيات كباقي المواطنين المغاربة.

من جهة أخرى، ذكر الأفارقة أن الكثير منهم لم يكن ينوي الاستقرار في المغرب، إما بدافع الانتقال إلى أوربا أو بالعودة إلى بلدانهم، لكنه مجرد قضائهم فترات قصيرة، أدركوا أن البقاء في المغرب هو اختيار ناجح لطموحاتهم في الدراسة والعمل، ولهذا فأغلبهم يكترون شققا هي أحياء راقية بالدارالبيضاء رغم ارتفاع أسعارها.

ولم يخف الأفارقة المتحدثون لـ"المغربية" تطلعهم إلى أن يتعامل أصحاب الشقق معهم بنوع من التكافؤ بينهم وبين المغاربة، حتى يخففوا عنهم وطأة المصاريف التي يتكبدونها.

وحسبما أفادوه فإن معظمهم يفضل العمل في مراكز الاتصال، لجني مصاريف إضافية مرتبطة بعدد ساعات العمل، ولهذا فكثير منهم يسعى إلى تصريف وقتهم في العمل تداركا لأي عجز قد يشوش على حياتهم بالمغرب.

وفي هذا الصدد، كانت "المغربية" قد تحدثت سابقا لمجموعة أخرى من الأفارقة، كشفوا لها عن تقبلهم لظروف الحياة بالدارالبيضاء، موضحين أن مجرد وصولهم إلى المغرب يحصلون على مدة إقامة تتحدد في ثلاثة أشهر مختومة على جوازات سفرهم، وخلال هذه المدة يتوجب عليهم جمع الوثائق المطلوبة المخولة للحصول على الإقامة، اعتمادا على شهادة مدرسية مصادق عليها من الوزارة الوصية، ومراجعة من قبل قنصليات بلدانهم، ولأن الاستقرار يتطلب مقرا للسكنى، فإنهم يسارعون إلى كراء غرفة أو شقة يتقاسمها أكثر من اثنين، حسب الإمكانيات المادية المتاحة، ومن ثمة عليهم الإدلاء لدى السلطات الأمنية بوثائق تتعلق بالشهادة المدرسية أو شهادة العمل وعقد كراء وشهادة طبية ووثيقة السجل العدلي، وبعد الفحص والتدقيق في هوية المرشحين للحصول على الإقامة لمدة سنة، يتم تسليمها لهم، مع قابلية التجديد في حالة استمرار الشروط نفسها.

وفي هذا السياق، كان أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أشار في ندوة صحفية سابقة إلى أن هناك سعيا حثيثا إلى توطيد وإغناء الرصيد العميق للمغرب كبلد يحسن الضيافة والاستقبال، والتعايش بين مختلف الثقافات والأديان، ومعالجة مختلف الجوانب المرتبطة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وشاملة تتوافق مع دستور المملكة والقانون الدولي، وفي إطار تعاون متجدد مع مختلف الشركاء الأجانب والمنظمات المعنية، وكذا إعداد استراتيجية متدمجة وشاملة لاندماج المهاجرين واللاجئين ■

مكتب يشتغل فيه 6 موظفين لاستقبال طلبات المهاجرين الأجانب بولاية جهة مراكش

8669/17

عبد الكريم ياسين

■ تتواصل بولاية جهة مراكش، عملية استقبال طلبات المهاجرين الأجانب، الراغبين في تسوية وضعية إقامتهم فوق التراب المغربي، التي انطلقت صباح يوم الخميس الماضي، بمكتب خصص لهذا الغرض، بالطابق السفلي بالقرب من المكتب الخاص بجوازات السفر، يشرف عليه ستة اطر لمواكبة هذه الحملة، التي ستستمر إلى نهاية السنة الجارية، تحت إشراف مصلحة الشؤون الداخلية.

وتهم هذه العملية، التي تستمر إلى غاية 31 دجنبر المقبل، الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة، والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة.

وكانت الغاية من إقبال المهاجرين على المكتب الاستفسار عن الخطوات الضرورية لاستخراج بطاقة الإقامة، من قبيل تعبئة الاستمارة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تتضمن مجموعة من المعلومات، من قبيل تاريخ القدوم إلى المغرب، ووثائق الهوية. وشرع المهاجرون غير الشرعيين، أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء، في إيداع طلبات الحصول على بطاقة الإقامة، لدى مكتب الأجانب، بعد ملء الاستمارة المذكورة، مقابل منحهم وصلا، قبل الحصول على بطاقة الإقامة بعد أسبوع.

وعاينت "المغربية" بعض الأفارقة الذين كانوا يوجدون بمقر ولاية جهة مراكش، يحملون معهم بعض الوثائق لإثبات هوياتهم، حيث عبروا عن فرحتهم بهذه المبادرة وهم يستلمون الاستمارات الخاصة بتصريحاتهم، بعدما استحسنوا أجواء الاستقبال التي خصصت لهم.

وتجسد هذه الخطوة، التي جاءت على إثر المبادرة الملكية الداعية إلى حكامة جديدة في مجال تدبير مسألة الهجرة، الإرادة الحقيقية، لتكريس البعد الحقوقي كنقطة مرجعية في تدبير هذه المسألة.

وقال موسى كيتا، مواطن من السينغال، يمتهن التجارة، رفقة زوجته بمدينة مراكش، منذ أزيد من سنتين، "أعجبتني كثيرا مبادرة تسوية وضعيتنا، كل شيء تم على مايرام استقبلنا من طرف الموظفين بمكتب خصص لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني، وأضاف كيتا من مواليد 1973، في تصريح لـ"المغربية"، أن الفضل في ذلك يرجع إلى جلالة الملك محمد السادس، الذي نعرب له عن تشكراتنا، إنه قائد متبصر كبير بإفريقيا كان على الدوام إلى جانب المعوزين والفقراء. ودعا كيتا جميع المهاجرين المعنيين إلى استغلال هذه الفرصة لتسوية وضعياتهم، مبرزا أن للمهاجرين حقوقا، لكن عليهم، أيضا، واجبات والتزامات إزاء بلد الاستقبال يتعين احترامها.

من جانبه، أكد مسؤول عن مكتب الأجانب بولاية جهة مراكش، أن كل الإجراءات اللازمة، لتنفيذ هذه العملية، تم اتخاذها بالمكتب المذكور، من خلال تضافر جهود السلطات المعنية، مع مكونات المجتمع المدني.

وأوضح المسؤول نفسه، أن الإعلان عن إطلاق عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب على مدار السنة الجارية، مكن من فتح صفحة جديدة في ما يتعلق بالمقاربة المعتمدة في التعامل مع مسألة الهجرة، فضلا عن توطيد وإغناء الرصيد العميق للمغرب كبلد لحسن الضيافة والاستقبال.

وأشار إلى أن هذه العملية الاستثنائية، تهم بالإضافة إلى الأجانب المتزوجين الأطفال، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب الذين يتوفرون على ما يثبت إقامتهم بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، فضلا عن الأجانب المصابين بأمراض خطيرة والموجودين فوق التراب الوطني قبل تاريخ 31 دجنبر 2013 •

صحافي عراقي مقيم بالمغرب في حوار مع «المغربية»

8669/17

عقيل: المغرب اتخذ قرارا شجاعا بتسوية أوضاع المهاجرين

في خضم إجراءات تسوية وضعية الأجانب المقيمين في المغرب، التقت "المغربية" بمقيم عراقي في المغرب، يعمل في مجال الصحافة والإعلام، استطلعت رأيه حول آفاق المبادرة، التي اتخذتها السلطات المغربية، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس، من أجل تمكين الأشخاص من جنسيات أجنبية من وثائق الإقامة وتمتيعهم بكافة الحقوق التي يضمنها لهم القانون الدولي.

في هذا السياق يرى صالح عبد القادر عقيل، الصحافي العراقي المقيم في المغرب منذ 18 سنة، أن المغرب قطع أشواطا مهمة على درب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شأنه في ذلك شأن الدول المتقدمة، معتبرا أن وجوده في المغرب لا يختلف عن وجوده في بلده الأصلي العراق مع فارق أن المغرب مستقر وآمن، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، مضيفا أن "خطوة المغرب لتسوية أوضاع المهاجرين ستحسب أولا للبلد كنقطة حسنة، وبالنسبة للمهاجرين، ستكون لها نتائج إيجابية على أوضاعهم القانونية".

أجرت الحوار:
حكيمة ادبيليج

✓ كيف تنظرون إلى مبادرة تسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب، التي ستنطلق مطلع السنة الجديدة بمكاتب العمالات والأقاليم؟

يحذو المغرب اليوم حذو الدول المتقدمة في كثير من الميادين، والدليل على هذا، أن المغرب الآن، وبعد تسلم جلالة الملك مقاليد الحكم، واصل الانفتاح نحو العالم الآخر، أوروبا وإفريقيا والخليج وحتى أمريكا. وهذا دليل قاطع على أن للمغرب ميزة بين دول العالم، ومكانة مرموقة بالأمم المتحدة، وله دور فاعل، رغم الرياح الصفراء التي تأتيه بين الحين والآخر من قبل الجارة الجزائر.

إن المغرب بحنكة ملكه ورجالاته يوفر الأمن والاستقرار في محيط مضطرب، ومن خلال هذه المعطيات، يتنفس الجانب الاقتصادي، ما يجعل السوق الأوروبية والأمريكية والخليجية والإفريقية تدخل السوق المغربي، وفي ظل هذه المعطيات، يأتي استحداث مؤسسة طلب اللجوء وتعديمي الجنسية من أجل دمج الوافدين غير الشرعيين في المجتمع المغربي.

✓ ما هو تعليقكم على وضعية الأجانب والمشاكل التي يواجهونها بالمغرب؟

بطبيعة الحال، كل من يخرج من بلده يصبح غريبا، والشعور بالغربة ذل، إن الحاجة والعوز والمرض والجهل وعدم الاستقرار، كلها شبح اللاجئ، تأتيه في أي وقت وتلازمه ليل

> حين يلجأ أي مواطن سواء كان عربيا أو أجنبيا إلى المغرب يجد نفسه وكأنه في بلده وهذا لا يأتي من فراغ وإنما من تلاحم الشعب المغربي المعروف بحبه وتماسكه ومساعدة المحتاج

نهار، لأن البلد الذي ينتمي إليه لم يحمه، فكيف يحميه البلد الآخر؟ لكن، حين يلجأ أي مواطن، سواء كان عربيا أو أجنبيا إلى المغرب يجد نفسه وكأنه في بلده، وهذا لا يأتي من فراغ، وإنما من تلاحم الشعب المغربي المعروف بحبه وتماسكه ومساعدة المحتاج. لقد لمسنا ذلك في هذا الشعب الأصيل، الذي يتحسس الجار ويتحسس المحتاج واللاجئ إليه لا يموت جوعا ولا يعيش عاريا، ففي المغرب توجد ثقافة التسامح بين الأقليات والأديان، وهو الوحيد الذي استطاع أن يمد يد العون إلى كثير من اللاجئين، فما بالك بان تتبنى الدولة شؤون هؤلاء اللاجئين؟ بالتأكيد ستكون لهم خاصية بين المجتمع المغربي على جميع المستويات، في التعليم والصحة والعمل.

✓ تقيمون بالمغرب منذ سنوات طويلة، كيف كانت وضعيتكم دون وثائق الإقامة؟

أقيم بالمغرب منذ ثماني عشرة سنة، لم تكن لدي وثائق تقريبا خلال 4 سنوات، أقصد وثيقة الإقامة، ومع ذلك، لم أشعر بالغربة أو المخالفة، وكنت أسافر بين المدن المغربية بلا مشاكل، لأن المغرب يتميز بمبادئ اجتماعية، فحين تكون محترما تُحترم من قبل الجميع (بالدارجة، النتقار) وتُحترم على المستوى الرسمي والاجتماعي.

✓ ما هي اقتراحاتكم لتسريع وتيرة تسليم وثائق الإقامة للأجانب؟

إنها خطوة جبارة أقدم عليها المغرب، والذي يدخل المغرب يجب أن يحصل التعريف به، لأن الأوضاع التي يمر بها العالم ليست مستقرة، خصوصا أن الجانب الأمني مهم جدا في الآونة الأخيرة، وبعض الذين يقصدون المغرب، جعلوا منه محطة انتقال أو محطة عبور ، وهذه نقطة قد تحسب على المغرب، لأن الذي يخرج من البلد يخرج دون وثائق إلى أوروبا، ونسمع ونقرأ بأن كثيرا من الأفارقة والعرب مرشحون إلى الهجرة نحو أوروبا ومنهم من يلقى حتفه في البحر، لكن خطوة المغرب بتسوية أوضاع المهاجرين بالتأكيد ستحسب أولا له كنقطة حسنة، وبالنسبة للمهاجرين، ستساهم في تحسين أوضاعهم القانونية، وبها تتحسن أوضاعهم الاجتماعية والمهنية.

W.ALMAGHRIBIA.MA

خاص عن تسوية المهاجرين

7669/8

إشادة دولية بالمبادرة الملكية لسياسة الهجرة

■ كانت المبادرة الملكية لسياسة الهجرة، على راس القرارات التي استأثرت باهتمام دولي بالغ، سنة 2013، إذ اتخذت هذه المبادرة بعدا عالميا، وفضلا عن المباحثات الهاتفية التي اجراها جلالته مع عدد من المسؤولين الدوليين تقاطرت التصريحات المشيدة بالمبادرة غير المسبوقة والتي تكرس التفرد المغربي.

وتلقى جلالة الملك اتصالا هاتفيا من الرئيس السنغالي ماكي سال، الذي أكد لجلالته الانخراط التام لبلاده في الدينامية التي عقد المغرب العزم على إطلاقها في مجال تدبير تدفقات الهجرة، وهي السياسة التي تندرج بشكل واضح ضمن المكتسبات التي راكمها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

كما ذكر بلاغ صادر عن مجلس وزراء السنغال، ان الرئيس ماكي سال اعرب خلال افتتاح اشغال المجلس، عن أصدق تشكراته لصاحب الجلالة على مبادرة جلالته بخصوص وضع سياسة جديدة وشاملة للهجرة.

وتلقى صاحب الجلالة اتصالا هاتفيا من فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار الحسن واتارا، الذي نوه بالاهتمام الشخصي والانخراط القوي لجلالة الملك من اجل قضية الهجرة، والمبادرة المتمثلة في إطلاق استراتيجية شاملة ومجددة تهم مختلف جوانب الهجرة واللجوء، مشيدا بالسياسة الشاملة والإنسانية للهجرة، الرامية إلى تقديم إجابات عميقة لإشكالية الهجرة، التي تشكل تحديا كبيرا للمنطقة بكاملها. وأشاد رئيس جمهورية الغابون علي بونغو اونديمبا بالمبادرة الملكية

وقال في برقية تهنئة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، «أحيي (...) بحماس هذه المبادرة التاريخية، التي سترسي تدبيرا لإشكالية الهجرة قائمة على اساس مبادئ التضامن والإنسانية، في إطار احترام القانون الدولي الذي تظل المملكة، على غرار بلدي، متمسكة به بقوة». وأكد الرئيس بونغو ان «المملكة المغربية، الغنية بتنوعها وتاريخها العريق عرفت على الدوام كارض كبرى للاستقبال، ومبادرتكم الجديدة تندرج ضمن هذا التقليد الذي تظلون ضامنه الكبير». وتلقى جلالة الملك اتصالا هاتفيا من رئيس جمهورية النيجر محمادو إيسوفو، الذي نوه بدوره بالمبادرة المهمة والمجددة، وعبر عن الانخراط التام والشامل لجمهورية النيجر في هذه المبادرة. وفي تفاعله مع هذه المبادرة المغربية الجديدة، وصف سفير المملكة المتحدة بالمغرب، كليف الديرتو، الإرادة التي عبر عنها المغرب «بالقوية جدا»، مشيرا إلى أن مسالة الهجرة «تكتسي أهمية خاصة لكونها تمس أعضاء الجالية الأوروبية». كما أعرب الدبلوماسي البريطاني، عن استعداد بلاده للانخراط في شراكة مع المغرب لتطبيق هذا المشروع «الطموح».

كما أشاد الوزير المستشار بسفارة إسبانيا، كاملو قلرينو، بالمبادرة المغربية التي وصفها بـ«العرض الكريم لفائدة الأجانب في وضعية غير قانونية»، معبرا عن إرادة بلاده للتعاون مع المغرب في مجالات محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، وكذا في عملية التسوية ●

الولايات المتحدة تشيد بالمبادرة الملكية في مجال الهجرة

■ أكد مسؤول بالخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة «تشيد» بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء «بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة».

وأكد المسؤول الأمريكي أن «المبادرة التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس، في العاشر من شتنبر المنصرم، الرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء، بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة، والتي تتماشى مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تستحق كل الإشادة»، مضيفا أن «الولايات المتحدة تنتظر تنفيذا سريعا لهذه السياسة الجديدة من قبل الحكومة».

وأضاف المصدر ذاته أن «الولايات المتحدة تشيد، أيضا، بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات تتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة، والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين». وجدد المسؤول التأكيد على أن الولايات المتحدة والمجموعة الدولية توليان أهمية كبرى لحقوق الإنسان. وتظلان منشغلتين بشأن قضية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والاتجار في البشر في جميع أنحاء العالم ●

دي مارتيني: الاتحاد الأوروبي مدعو لدعم سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة

الاتحاد الأوروبي يعتبر أن المبادرة الملكية تشكل «نقلة نوعية غير مسبوقة»

■ اعتبر الاتحاد الأوروبي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أن المبادرة الملكية بشأن الهجرة «في غاية الأهمية»، وتشكل «نقلة نوعية غير مسبوقة». كما انها تعد بمثابة التفاتة تبرز «نضج» المغرب.

وأكد سيوتكي شميث، مندوب الاتحاد الأوروبي بجنيف، على أن «نشر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان واعتماده من قبل جلالة الملك يعد بمثابة نقلة نوعية غير مسبوقة والتفاتة تبرز نضج المغرب وإرادته الراسخة للتصدي للتحديات التي تواجهه».

وكان شميث يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في إطار الندوة حول «التحالف الإفريقي حول الهجرة والتنمية»، المنظمة بمبادرة من المغرب على هامش جلسة المناقشة العامة للدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة وعشية النقاش رفيع المستوى حول « الهجرة الدولية والتنمية».

وأضاف أن المغرب «يضطلع بدوره بالكامل كقوة إقليمية» و«وضعيته كبلد عبور واستقبال للمهاجرين»، مؤكدا على دعم الاتحاد الأوروبي للمملكة من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

كما عبر عن «ارتياح» الاتحاد الأوروبي تجاه المقترحات «الجد الملموسة لسن سياسة أكثر عدلا وفعالية للهجرة من شأنها أن تشمل أيضا القضايا الأكثر إيلاما وحساسية لا سيما تجاه المهاجرين في وضعية غير قانونية».

وأشار إلى أنه «بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن البعد الإقليمي «حاسم لتدبير متوازن وشامل» للهجرة. واعتبر أن «تعاونا وثيقا مع نتائج ملموسة قادر لوحده على تحسين الوضعية الحالية مع حث كافة بلدان المنطقة على تحمل مسؤولياتها وإلى مزيد من التعاون. وهذا الأمر يعد أكثر إلحاحا على اعتبار أن الوضع في منطقة الساحل يبين لنا كل يوم كيف أن مثل هذا التعاون ضروري ومفيد للجميع».

وشدد على أن البعد الإقليمي «يحتاج إلى مزيد من التعزيز» ولهذا السبب فإن «مبادرة المملكة هي في غاية الأهمية»، مشيرا إلى أنها تندرج في إطار «سياق الحوار الأورو إفريقي حول الهجرة والتنمية المعروفة أكثر باسم «مسلسل الرباط»، الذي مكن منذ تاسيسه في سنة 2006 من إحراز تقدم هائل في مجال الهجرة بين إفريقيا وأوروبا». وأضاف المسؤول الأوروبي أن «هذا المسلسل هو أكثر حيوية، بل هو في ذروته والتحدي المقبل يتمثل على وجه التحديد في إرساء أسس تعاون دائم ومستمر في غرب إفريقيا»، مبرزا أنه «لا يمكننا لذلك سوى الترحيب» بالمبادرة المغربية حول « التحالف الافريقي حول الهجرة والتنمية». ●

■ أكدت النائبة الأوروبية، الإيطالية سوزي دي مارتيني، أن الاتحاد الأوروبي مدعو إلى دعم المغرب في بلورة وتفعيل سياسته الجديدة في مجال الهجرة.

وقالت النائبة الأوروبية، عضو مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، «إلى جانب قربه من أوروبا ودوره التاريخي كحلقة وصل بين ضفتي المتوسط، يستحق المغرب كل الدعم من قبل المجموعة الأوروبية».

وأبرزت البرلمانية الأوروبية أن مواكبة الاتحاد الأوروبي للمغرب مطلوبة أكثر في القضايا المعقدة مثل الهجرة، التي يتعين معالجتها في إطار تعاون إقليمي ودولي.

وأضافت أن بإمكان البرلمان الأوروبي، أيضا، المساهمة في توفير الظروف الجيدة للشراكة والتعاون بشأن قضية الهجرة ويمكن أن يشكل فضاء يتبادل فيه الأوروبيون والمغاربة وجهات نظرهم.

وعبرت دي مارتيني عن اقتناعها بأن المغرب سينجح في تنفيذ سياسته الإنسانية الجديدة في مجال الهجرة، لأنه كان على الدوام أرضا لاستقبال المهاجرين وللتعايش بين مختلف الديانات.

وأشارت إلى أن هذه السياسة الجديدة تدعم جهود الإصلاح التي انخرط فيها المغرب في العديد من المجالات والتي تجعل من المغرب اليوم نموذجا للاقتداء في المنطقة برمتها، مضيفة أن المؤسسة الملكية تعد عاملا حاسما في هذا المجال. ●

فرنسا تؤكد دعمها للمغرب في إرسائه لسياسته الجديدة في مجال اللجوء والهجرة

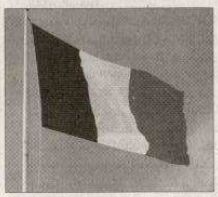

■ قال المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، فيليب لاليو، إن «فرنسا تؤكد للمغرب دعمها لسياسته الجديدة في مجال اللجوء والهجرة، والتي تنظم وضعية اللاجئ، وتضمن مبدأ «عدم الترحيل».

وأضاف المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، في لقاء مع الصحافة، أن فرنسا اطلعت «باهتمام» على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، الذي «دعا إلى اعتماد سياسة مغربية جديدة في مجال اللجوء والهجرة من خلال صياغة توصيات ملموسة وطموحة».

وقال المسؤول الفرنسي «لقد لمسنا، أيضا، العناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لهذا الموضوع، وسجلنا الالتزامات، التي أخذتها الحكومة المغربية على عاتقها بهذا الخصوص».

وخلص المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى القول إن فرنسا قررت التجاوب مع دعوات المغرب إلى التعاون الدولي الموجهة من قبله للدول الشريكة معه وللاتحاد الأوروبي. ●

خوان مانديز يشيد بالمبادرة الملكية في مجال الهجرة

■ أشاد المقرر الأممي المعني بالتعذيب، خوان مانديز، بجنيف، بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى اعتماد سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء.

وقال المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، عقب لقاء أجراه مع المقرر الأممي المعني بالتعذيب، «إن مانديز، المقرر السابق حول قضايا المهاجرين في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، مهتم جدا بالمقاربة التي اعتمدها المغرب».

وأبرز في هذا الصدد الصعوبات التي تواجهها الدول في تدبير مشاكل الهجرة، مشيرا في هذا السياق إلى محاولة الاتجار في البشر وطالبي اللجوء واللاجئين.

وعبر المقرر الأممي، يضيف الهيبة، عن «تقديره البالغ للجدية والإرادة التي أبانت عنها السلطات المغربية» خلال الزيارة التي قام بها للمغرب سنة 2012. ●

رئيس مجلس النواب البلجيكي يشيد بقرار المغرب اعتماد سياسة جديدة للهجرة

■ أشاد رئيس مجلس النواب البلجيكي، أندري فلاهو، بقرار المغرب تبني سياسة جديدة للهجرة واللجوء ذات طابع إنساني ومتجدد.

وقال فلاهو، في بلاغ، «أشيد بالمبادرة الملكية ذات الصلة بإعداد ووضع استراتيجية ومخطط عمل مناسب، وذلك بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف القطاعات المعنية، في أفق اعتماد سياسة شاملة في مجال الهجرة». وأضاف رئيس مجلس النواب البلجيكي أنه أخذ علما بالخلاصات والتوصيات «المهمة» المتضمنة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويبلاغ الديوان الملكي حول سياسة الهجرة واللجوء في المغرب، مشيرا إلى أن قضية المهاجرين هي قضية كونية وتكتسي بالنسبة للمغرب أهمية خاصة بالنظر لكون المملكة أضحت «أرض عبور واستقبال للهجرة». ●

بان كي مون يشيد بالمبادرة الملكية في مجال الهجرة وبدعوة جلالة الملك إلى «احترام حقوق المهاجرين»

■ أشاد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في نيويورك، بالتوجيهات السامية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للحكومة من أجل الشروع في أقرب الآجال في وضع وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل في أفق صياغة سياسة شاملة بشأن الهجرة وبدعوة جلالة الملك إلى «احترام حقوق المهاجرين».

وقال مكتب الناطق باسم الأمم المتحدة، «باعتبار المغرب إحدى أوائل الدول الأعضاء التي صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1993)، فإن الأمين العام يشيد بإعلان جلالة الملك محمد السادس، الذي أعطى تعليماته للحكومة المغربية من أجل الشروع في أقرب الآجال في وضع وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل ملائمين في أفق صياغة سياسة شاملة في مجال الهجرة «و «يدعوه إلى احترام حقوق المهاجرين». وأضافت الأمم المتحدة أن «الأمين العام يشجع بقوة الحكومة المغربية على تنفيذ توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخصوص».

وأضافت المنظمة العالمية أن «الأمين العام اعرب عن أمله في أن تساهم هذه الإجراءات، بعد تنفيذها، في حماية حقوق جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعيتهم في المغرب».

وأبرزت الأمم المتحدة أن الأمين العام «يشجع الحكومة المغربية على العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، وخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أجل تمكين كل المهاجرين من إمكانية الولوج إلى العدالة وحمايتهم من الاستغلال والعنف وكذا تمتعهم بشكل كامل بالحقوق الأساسية». ●

مدير مركز ميكاييل الأنصاري يؤكد أن المبادرة الملكية تعزز تفرد المغرب في محيطه الإقليمي

■ أكد ببتر فام، مدير مركز ميكاييل الأنصاري، التابع لمجموعة التفكير أطلانتيك كاونسيل، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن «التعليمات السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للحكومة من أجل إعداد وتنفيذ استراتيجية تهم سياسة شاملة في مجال الهجرة تأتي «لتعزز تفرد المغرب في محيطه الإقليمي، وتدل على أنها نابعة عن قيادة رائدة متشبعة بقيم الإنسانية والكرم».

وأبرز بيتر فام أنه «منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش البلاد، شهدنا إصلاحات مهمة تتبلور على أرض الواقع، وتشمل جميع أرجاء المملكة، وكذا مختلف مكونات المجتمع المغربي»، مبرزا أن هذه التوجيهات السامية، التي تندرج في إطار مقاربة ملكية، نابعة من تقاليد عريقة لكرم الضيافة والتسامح. ●

مدير المنظمة الدولية للهجرة يشيد بالمبادرة الملكية

■ أشاد المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وليام لاسي سوينغ، بمبادرة جلالة الملك محمد السادس التي أطلقها في شتنبر الماضي والقاضية ببلورة حكامة جديدة في مجال الهجرة بالمغرب. وقال سوينغ الذي كان يتحدث خلال الدورة الـ103 لمجلس المنظمة، إن «هذه المبادرة ستغير نحو الأفضل وضعية المهاجرين بالمغرب». وأعرب عن «استعداد المنظمة البقاء رهن إشارة المغرب لدعمه في تفعيل المبادرة الملكية حول الهجرة». ●

هوفينغتون بوست: المغرب البلد الوحيد في منطقته الذي اعترف بظاهرة الهجرة

■ كتبت يومية (هوفينغتون بوست) الأمريكية، الواسعة الانتشار، أن التعليمات السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحكومة، قصد إعداد وتنفيذ استراتيجية تهم سياسة شاملة في مجال الهجرة تشكل «نموذجا يحتذى» بالنسبة لبلدان المنطقة، مؤكدة أن المغرب «يعد البلد الوحيد، بهذا الجزء من العالم، الذي اعترف بهذه الظاهرة، واتخذ إجراءات ملموسة لفهمها بشكل أفضل». وذكرت الصحيفة، في مقال تحليلي، بعنوان (إجحاف خطير في العالم العربي، ومقاربة غير مسبوقة لمعالجته)، بأن «صاحب الجلالة اطلع على التقرير الموضوعاتي المتعلق بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب»، مشيرة إلى أن هذه المبادرة الملكية تندرج في سياق الإصلاحات المتقدمة التي أطلقها جلالة الملك، منذ اعتلائه عرش البلاد، بهدف دعم المؤسسات الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات. ●

نائبة الوزير الأول البلجيكي: دعم جلالة الملك القوي لملف الهجرة اختيار سياسي واضح للأنسنة

■ أكدت نائبة الوزير الأول البلجيكي ووزيرة الداخلية، جويل ميلكيت، أن الدعم القوي لجلالة الملك محمد السادس للسياسة الجديدة للهجرة واللجوء بالمغرب يعتبر اختيارا سياسيا واضحا للتحديث والأنسنة.

وقالت ميلكيت «إن الدعم القوي والواضح لجلالة الملك محمد السادس يعتبر اختيارا سياسيا واضحا للتحديث والأنسنة في مجال الهجرة والذي جاء ليعزز الإصلاحات الأخرى التي أطلقت في السابق في مجالات أخرى».

وبعد أن وصفت هذه السياسة الجديدة بـ«الطموحة والإنسانية»، والتي تضع المغرب في مصاف البلدان الأوروبية في مجال الهجرة واللجوء، أعربت الوزيرة البلجيكية عن سرورها لكون جلالة الملك اعتمد المقترحات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بوضعية المهاجرين بالمغرب».

وقالت «إن هذا التقرير مثير للاهتمام، وهو يقترح على المغرب اعتماد سياسة ليس فقط للهجرة وإنما للاستقبال واللجوء وإدماج المهاجرين»، مشيرة إلى أن هذه المقاربة التي ينادي بها المغرب تتلاءم مع رؤيته الخاصة لسياسة الهجرة.

وأكدت نائبة الوزير الأول البلجيكي، في هذا الصدد، أن بلجيكا مستعدة لمواكبة المغرب وتقاسم تجربتها معه في هذا المجال، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يتعين عليه دعم هذه العملية. وشددت على أن «هذه السياسة الطموحة والشجاعة تستحق كامل الدعم من الاتحاد الأوروبي» ●

بلجيكا تشيد بالسياسة الجديدة للهجرة واللجوء في المغرب

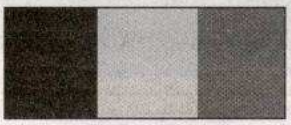

■ أكد نائب الوزير الأول البلجيكي، ووزير الشؤون الخارجية، ديدييي ريندرز، أن بروكسيل أشادت بالسياسة الجديدة للهجرة واللجوء التي يعتزم المغرب تطبيقها.

وأعرب رئيس الديبلوماسية البلجيكية في بلاغ عن ارتياح بلاده لكون «المملكة المغربية، ومن خلال أعلى سلطة فيها، قررت أن تسجل عملها في إطار مقاربة شمولية، وإنسانية وفي إطار روح المسؤوليات المشتركة لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بظاهرة الهجرة».

وأضاف رايندرز أن المملكة البلجيكية، التي تشاطر المغرب المقاربة ذاتها، أولت دائما اهتماما خاصا لحماية المهاجرين طبقا للقانون الدولي.

كما أشاد نائب الوزير الأول البلجيكي بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول استقبال المهاجرين المتحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب، الذي حظي بالدعم الكامل من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن التوصيات المتضمنة في هذا التقرير تتطابق مع أهداف «شراكة الحركية»، التي وقعت في يونيو المنصرم بين المغرب والاتحاد الأوروبي ●

إيما بونينو: قرار جلالة الملك وضع سياسة جديدة للجوء والهجرة «مبادرة محمودة»

■ وصفت وزيرة الشؤون الخارجية الإيطالية إيما بونينو، قرار جلالة الملك بوضع سياسة جديدة للجوء والهجرة بأنه «مبادرة محمودة».

وقالت بونينو، في بيان نشر على الموقع الإلكتروني لوزارتها، إن «قرار جلالة الملك محمد السادس وضع سياسة جديدة للجوء والهجرة مبادرة محمودة، وإن إيطاليا، التي تربطها علاقات ودية مع المغرب، مستعدة لتقديم دعمها لتشجيع التنفيذ».

وأضاف المصدر ذاته أن تصريح بونينو ياتي عقب «الانخراط المباشر للعاهل المغربي من أجل القيام بإصلاح لسياسة الهجرة في البلاد، يهدف إلى التركيز على الجانب الإنساني لهذه المسالة، وذلك وفقا لمعايير دولة الحق والقانون وبهدف رئيسي يتمثل في حماية حقوق الإنسان ●

هولندا تثمن مبادرة جلالة الملك بشأن وضع سياسة جديدة شاملة حول الهجرة

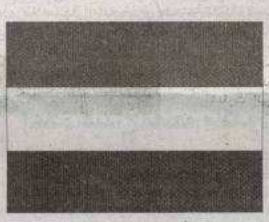

■ ثمنت هولندا عاليا مبادرة جلالة الملك محمد السادس بشان وضع سياسة جديدة شاملة حول الهجرة ورفع هذا التحدي بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وقالت وزارة الخارجية الهولندية في بلاغ لها «اعتبارا لتنوع وتعقد تحديات الهجرة التي لا يواجهها المغرب لوحده بل تواجهها بلدان أخرى بالمنطقة وبالاتحاد الأوروبي، فإن هولندا تثمن عاليا هذه المبادرة، وكذا عزم المغرب رفع هذا التحدي بتعاون مع الشركاء الدوليين».

وأضاف البلاغ أن هولندا، التي اطلعت بـ«اهتمام كبير» على دعوة جلالة الملك محمد السادس إلى وضع سياسة جديدة شاملة حول الهجرة، تؤكد على أهمية التعاون في إطار الشراكة حول التنقل التي وقعت بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

وذكرت الوزارة بان الشراكة من أجل التنقل ترسي إطارا لتعزيز التعاون الذي يرتكز على أربعة محاور هي تسهيل الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة السرية، واللجوء والحماية الدولية وكذا الهجرة والتنمية، مشيرة إلى أنه وفقا لهذه الشراكة فإن الأطراف الموقعة اتفقت على اتخاذ المزيد من الإجراءات تهم «إعادة قبول مواطنيهم».

ووفق المصدر ذاته، فإن هولندا تبدي ارتياحها، كطرف موقع على هذه الشراكة، للتعاون مع المغرب من أجل تجسيد طموحه في بلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة والتوصل لاتفاقيات أخرى حول قضايا اكثر شمولية مرتبطة بالهجرة ●

سويسرا تشيد بالسياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء

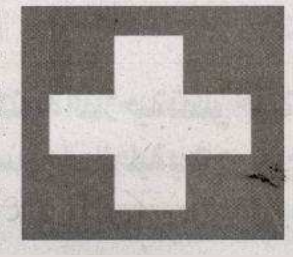

■ عبر سفير الكونفدرالية السويسرية في المغرب برتران لويس، عن إشادة بلاده بالسياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء مشيرا إلى استعداد سويسرا لتعزيز تعاونها مع المملكة في هذا المجال.

وأضاف الديبلوماسي السويسري، عقب اجتماع عقده الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون يوسف العمراني مع السفراء الأجانب المعتمدين في المغرب بهدف اطلاعهم على التوجيهات الملكية السامية في مجال الهجرة، أن سويسرا يسعدها كثيرا الاطلاع على هذه السياسة الجديدة في مجال الهجرة التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس.

وقال إن هذه السياسة الجديدة هي دعوة للتعاون مع دولة أوروبية كسويسرا مذكرا بالزيارة التي قام بها للمغرب وزير الشؤون الخارجية السويسري ديدييي بورخالتر.

كما ذكر أن الوزير السويسري أجرى مباحثات مع نظيره المغربي وكان أحد أهم مواضيع اللقاء موضوع الهجرة وتعزيز التعاون بين سويسرا والمغرب في هذا المجال ●

8669/9

مسؤول أوروبي: الاتحاد الأوروبي ينظر بشكل إيجابي للغاية لسياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة

■ أكد الناطق باسم المفوضة الأوروبية المكلفة بالشؤون الداخلية، ميشيل سيركون، أن اللجنة الأوروبية «تنظر بشكل إيجابي للغاية » للقرار الذي اتخذه المغرب، والقاضي، طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بوضع سياسة إنسانية متجددة في مجال الهجرة واللجوء. وأوضح الناطق باسم المفوضة الأوروبية، أن الأمر يتعلق بتطور حاسم، يؤكد أن إرادة المغرب في الوفاء بالتزاماته كبلد لعبور واستقبال المهاجرين ومواجهة التحديات المترتبة عن هذا الوضع، أمر فعلي».

وأضاف سيركون أن الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء لا يمكنهما إلا أن يرحبا بـ«هذه النقلة النوعية»، والتي تحظى، بالإضافة إلى ذلك، بالتأييد من جلالة الملك محمد السادس، وهو ما يؤكد استعداد المغرب لتحمل مسؤولياته المترتبة عما يضطلع به من دور خاص بغرب إفريقيا.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن وضع هذه السياسة الجديدة للهجرة سيحدث «قطيعة» مع الوضع الحالي، وهو ما «يتطلب انخراطا فعليا لمجموع الفاعلين الاجتماعيين بالمغرب ولشركائه الدوليين أيضا».

وجدد الناطق الأوروبي التأكيد، في هذا السياق، على استعداد الاتحاد الأوروبي لمواكبة المغرب في عملية تجسيد هذه المقاربة الخاصة بالهجرة، حتى تكون النتائج في مستوى القرارات المهمة التي تم

اتخاذها في هذا المجال. وبغرض إعطاء مضمون لهذه السياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، سجل سيركون أن الاتحاد الأوروبي، وكذا بلدانه الأعضاء، مرتاح للالتقاء بالمحاورين المغاربة خلال الشهر الجاري من أجل تقييم مجموع تدابير الدعم المتاحة التي يمكن أن يوفرها الاتحاد الأوروبي للمغرب. كما أكد أن القرارات الجديدة التي أعلن عنها المغرب تتوافق مع أهداف الشراكة من أجل التنقل الموقعة بين بروكسل والرباط في يونيو الماضي، مشيرا إلى أن هذه الشراكة تتيح لكلا الطرفين التعاون بشأن مختلف جوانب سياسة الهجرة.

وفي هذا الصدد، قال إن الاتحاد الاوروبي يواكب جهود المغرب في مجال الهجرة من خلال الشراكة من أجل التنقل، التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة، سواء تعلق الامر بإدماج المهاجرين أو حماية اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر». وأشار الى أن هذه الشراكة مصحوبة بدعم مالي وتقني كبيرين من الاتحاد الأوروبي ومن بلدانه الأعضاء موجه لمشاريع التعاون، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتعلق بوضعية المهاجرين واللاجئين في المغرب.

وسجل سيركون أن الاتحاد الأوروبي ملتزم، على الخصوص، بالتعاون بشكل وثيق مع المغرب لتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي المغربي في مجال اللجوء من أجل «مكافحة شبكات الاتجار بالمهاجرين وتحسين وضعية الضحايا، ومن أجل بلورة سياسات في مجال الاندماج ومحاربة الإقصاء وكره الأجانب» ●

866919

الاستثناء المغربي يبلغ اللجوء والهجرة

«من يقرأ بتمعّن التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما صدر عن الملك محمّد السادس بعد اطلاعه عليه يُفاجأ أوّل ما يُفاجأ بأن الإصلاحات في المغرب لم تعد تقتصر على الداخل»

خيرالله خيرالله *

■ اختار المغرب المقاربة الشاملة، ذات الطابع الإنساني المستندة إلى القانون الدولي بمبادئه المعروفة، من أجل التعاطي مع موضوع خطير مطروح بشكل يومي على المستوى العالمي. إنه موضوع الهجرة والمهاجرين وهو يعني المغرب من منطلق أنه «كان دائما أرضا للهجرة استقبالا وعبورا»، كما ذكّر بذلك الملك محمّد السادس.

لا يختلف اثنان على أهمية الموضوع، الذي يعني مئات الآلاف البشر، بل الملايين منهم، كما يعني المغرب. لذلك، وضع «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» تقريرا طويلا عن «الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة».

وما ليث العاهل المغربي أن اطلع على التقرير معطيا إشارة الانطلاق لمباشرة اعتماد سياسة جديدة تليق بالإنسان المغربي، وتليق، ايضا، بالذين يأتون إلى المغرب كلاجئين معدومي الحال احيانا، أو كعمّال مهرة أو كمتقاعدين من هذا البلد الأوروبي أو ذاك.

وقرّر الملك محمد السادس الإطار العام الذي يفترض أن يحدد اي سياسة جديدة تخص الهجرة والمهاجرين «مؤكدا اقتناع جلالته الراسخ بأنه يجب التعاطي مع إشكالية المهاجرين والوافدين على المغرب، وهي إشكالية موضع انشغالات مشروعة، كما هي أحيانا موضوع نقاش وجدال واسعين، بطريقة إنسانية وشاملة مع الالتزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق مقاربة متجددة متعددة الأطراف».

من يقرأ بتمعّن التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما صدر عن الملك محمّد السادس بعد اطلاعه عليه يُفاجأ أوّل ما يُفاجأ بأن الإصلاحات في المغرب لم تعد تقتصر على الداخل. ما يُفاجئ في التقرير أن الإصلاحات، التي باشر العاهل المغربي تطبيقها والتي توجت بدستور جديد وانتخابات عامة على أساس هذا الدستور ثم تشكيل حكومة برئاسة زعيم الحزب الذي لديه أكبر عدد من المقاعد في مجلس النوّاب الجديد، تستهدف، ايضا، حماية كلّ مقيم على أرض المغرب.. حتى من كان في وضع غير قانوني. من هذا المنطلق، جاء في بيان صادر عن الديوان الملكي أن التقرير «أبرز الرصيد العريق لبلادنا كأرض لاستقبال المهاجرين بفعل العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب بالبلدان الإفريقية جنوب الصحراء، كما تناول الإطار القانوني والدولي الذي ينظّم إقامة الأجانب في المغرب، لاسيما منه دستور المملكة الذي يضمن مبدأ عدم التمييز وحقّ اللجوء والمساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والأجانب». نعم، إن التقرير يتحدّث عن «حق اللجوء» و«المساواة في الحقوق بين المواطنين المغاربة والأجانب».

مثل هذا الكلام عن احترام حقوق المقيمين على الأرض المغربية ليس غريبا، خصوصا إذا وضعناه في سياق الإصلاحات، التي تشهدها المملكة، وهي إصلاحات تجعلها تعتمد الشفافية في كل المجالات. فالتقرير يقول صراحة للمغاربة ما هي المشاكل التي يعاني منها بلدهم في مجال الهجرة والمهاجرين. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، جاء في التقرير: «لا يمكن للمغرب، كبلد ينتمي إلى القارة الإفريقية التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلّحة، أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار». إضافة إلى ذلك، ورد في التقرير «إن المغرب يعاني، بما لا يدع مجالا للشك آثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية». في النهاية، لا مجال للهرب من الواقع الجغرافي. إن المغرب جسر بين أوروبا وأفريقيا. وهذا ما جعله يدخل «خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية». فالمغرب «أضحى ملتقى لديناميات متنوعة للهجرة، ما يجعل المملكة تتحول بشكل تدريجي لا رجعة فيه إلى بلد مقصد الأجناس». لم يترك التقرير جانبا من الجوانب المتعلقة بالهجرة والمهاجرين إلا وعالجه بلغة جديدة تتناسب والتطورات التي يمرّ فيها العالم. غلب الجانب الإنساني على المعالجة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بحماية المهاجر غير الشرعي من العنف و«ضمان احترام مبدأ عدم الترحيل بصفة كونه حجر الزاوية في القانون المتعلق باللاجئين، كما تنصّ على ذلك المادة 33 من اتفاق جنيف للسنة 1951».

ذهب التقرير إلى أبعد من ذلك. تطرّق إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص ودعا إلى «منح الأجانب المقيمين في المغرب إمكان المشاركة في الانتخابات المحلية، إما بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل»، وفقا لما ورد في الدستور المغربي. كذلك دعا إلى إعطاء العمّال المهاجرين حقوقا نقابية بما في ذلك «ولوج المناصب الإدارية ومواقع التسيير في النقابات التي ينضوون تحت لوائها».

لاشك أن تطبيق هذه التوصيات ليس ممكنا من دون حملة توعية في الداخل المغربي. ولذلك، دعا ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسائل الإعلام والصحافيين المغاربة إلى الامتناع عن ممارسات معينة من بينها «الامتناع عن نشر اي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والحقد وكراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية والتمييز إزاء الأجانب». ما يطرحه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يتلاءم مع طموحات المملكة التي استطاعت بالفعل أن تكون استثناء عربيا وإفريقيا، وأن تعدّ نفسها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين من دون عقد. كل ما في الأمر أن هناك قرارا بالانتماء إلى العصر، وليس العيش على هامشه. والواضح أن التقرير ذا المواضيع المتعددة الذي وضعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من هذا القرار الجريء الذي لا يتخذه إلا أولئك الحكام الذين ينظرون إلى المستقبل البعيد ويرفضون البقاء في أسر الماضي ●

*إعلامي لبناني

ازولاي، في كلمة بالمناسبة، إن منصور مدتي من الصحفيين عمل في صمت، مشيرا إلى

في حفل تأبين المناضلة الحقوقية زهور العلوي.. رفاق الدرب يستحضرون ثلاثية النضال والحب والعطاء التي ميزت المسار الإنساني للراحلة

احتضنت المكتبة الوطنية بالرباط مساء أول أمس السبت، حفل تأبين الباحثة والمناضلة الحقوقية الراحلة زهور المدغري العلوي، التي وافتها المنية في 22 نونبر الماضي بعد صراع مع المرض.

وعرف الحفل التأبيني، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الذكرى الأربعينية لوفاة الأستاذة زهور العلوي، تقديم أفراد أسرة الفقيدة ورفاق دربها الحقوقي، بالعديد من الشهادات المؤثرة في حق الراحلة، رسمت مسارها النضالي والإنساني المتعدد.

فبعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تمت تلاوة نص برقية التعزية الملكية التي خص بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أفراد أسرة الراحلة، واستحضر فيها بكل تقدير، "ما كانت تتحلى به الفقيدة من خصال النزاهة الفكرية والأخلاقية، وروح الوطنية الصادقة، مما جعلها في طليعة الوطنيات الغيورات اللائي نذرن حياتهن لنصرة قضايا الإنسان العادلة، سواء من خلال انخراطها في ريعان شبابها في صفوف الحركة الوطنية، أو كمناضلة حقوقية مشهود لها بالثبات على المبادئ، والعطاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة بصفة خاصة، في سبيل النهوض بأوضاعها وتبويئها المكانة الجديرة بها في المجتمع، دافعها في ذلك إيمانها العميق بحتمية تكريس ثقافة المواطنة، وصون كرامة الإنسان وحرياته".

وفي كلمة خلال اللقاء، أبرز المناضل الحقوقي و العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان السيد صلاح الوديع أن تخليد ذكرى الراحلة، مناسبة لتكريم امرأة من قيمة زهور العلوي، نضالا وعطاء وتواضعا وبذلا في كل مجالات الحياة، سواء في رحاب الفكر أو مدارج العمل الحزبي وكذا النضال النسائي.

كما قدمت نجلة الراحلة كلمة باسم الأسرة، عبرت فيها عن الألم الذي يكتنف أفراد أسرة زهور العلوي، التي ترك غيابها فراغا يصعب ملؤه، وهي التي كانت رمزا للبذل والعطاء الإنساني والتحدي والصمود، واجهت المرض بشجاعة وشموخ.

من جهته، استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار الخصال النضالية للفقيدة، معتبرا أن الحضور الغفير لأصدقاء النضال الحقوقي للراحلة، يؤكد أنها كانت عنوانا للصدق والوفاء والشموخ والإخلاص، بتجسيدها لثلاثية النضال والحب والعطاء، إذ كانت خزانا للقيم والمبادئ، صديقة وأما وأختا للجميع.

كما قدم العديد من رفاق النضال الحقوقي للفقيدة، شهادات رسمت ملامح من مسار الراحلة، في لحظات تقاسموها معها خلال فترة نضال من أجل تكريس حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن.

وتعد الفقيدة زهور العلوي، التي رأت النور سنة 1940 بفاس، احد رموز الحركة النسائية بالمغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين. وقد كانت الراحلة من الرعيل الأول للحركة الديمقراطية بالمغرب ومن المؤسسات الأوائل اللواتي ولجن أسلاك التعليم وعملن فيها.

كما تعد من الجيل الأول من المناضلات في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومن مؤسسي العديد من الهيئات والمنظمات الحقوقية والنسائية العريقة والعتيدة بالمغرب، حيث تبوأت مراكز القيادة في الكثير منها لعدة سنوات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي، ومركز محاربة العنف ضد النساء (لارمطاج). كما كانت عضوة في هيئة تحرير جريدة 8 مارس.

المغرب ملاذ للاستقرار ونموذج بالنسبة للمغرب العربي ومنطقة الساحل

أكدت دراسة أنجزها (سوفان غروب)، المجموعة الأمريكية ذات الصيت الدولي المتخصصة في الدراسات الذكية والاستكشافات الجيو-استراتيجية أن المغرب، في سياق إقليمي يسوده العنف وأجواء عدم اليقين التي عقبت الربيع العربي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشكل "حالة استثنائية"، ويبرز كملاذ للاستقرار ونموذج بمنطقة المغرب العربي والساحل.

وأبرزت الدراسة، التي أنجزت بتعاون مع مركز إفريقيا، التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (أطلانتيك كاونسيل)، أن "الديمقراطية المغربية تتقدم تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبفضل إرادة جلالته لتعزيز مسلسل الإصلاحات، من خلال تقوية العلاقات الدبلوماسية مع بلدان الجوار، والمساهمة في المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف".

ولاحظت أنه "في الوقت الذي لم تتجاوز فيه البلدان المجاورة للمملكة انعكاسات الربيع العربي، أقدم المغرب على تسريع وتيرة مسلسله الإصلاحي ومشروع نمائه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إصلاحات دستورية غير مسبوقة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين، وفقا لتوصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وبعد أن أشارت إلى أن هذه الإصلاحات المتقدمة جعلت المغرب نموذجا جهويا يحتذى، أبرزت الدراسة الدور الذي يضطلع به المغرب إلى جانب أمم إفريقية أخرى على مستوى مواجهة التهديدات الإرهابية للأمن الإقليمي، مضيفة أن المغرب وضع "استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، أشادت بها الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول الإرهاب".

وذكر منجزو هذه الدراسة بأن هذه الاستراتيجية ترتكز على تعزيز دولة الحق والقانون، ودعم الإصلاحات بقطاعات التربية والتعليم والتشغيل، وذلك في إطار مؤسساتي يقوم على قيم ومبادئ المذهب المالكي.

وأضافوا أن "الدبلوماسية الأمريكية أكدت أن المملكة واصلت تفعيل الاصلاحات الداخلية بهدف تحسين العوامل السوسيو-اقتصادية التي يستغلها التطرف الديني"، مشيرة في هذا الصدد إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتأهيل الحقل الديني تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة.

وأبرزت الدراسة أن البيان المشترك للولايات المتحدة والمغرب، والذي توج لقاء القمة بين جلالة الملك والرئيس أوباما بالبيت الأبيض، أشاد بجهود المغرب الرامية إلى مواجهة التهديد الإرهابي بالمنطقة، مبرزا التعاون القائم بين الرباط وواشنطن على المستويين المدني والعسكري، ومن أجل تعزيز المصالح المشتركة والحوار بين الأديان.

وبعد أن أبرزت إيجابيات ومزايا مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، أشارت الدراسة إلى الإسهامات "الهامة" للمغرب من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، لا سيما بمالي، مذكرة بزيارة جلالة الملك لمالي بمناسبة تنصيب الرئيس المالي الجديد إبراهيم بوبكار كيتا، وكذا بالمبادرات التي تم القيام بها بدعم من جلالة الملك من أجل مساعدة مالي في مواجهة التطرف الديني من خلال تكوين 500 إمام، ودعم التنمية البشرية بهذا البلد في جميع المجالات.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه المبادرات التي تم القيام بها بفضل الدور الريادي والرؤية المتبصرة لجلالة الملك "تعزز دور المغرب كبلد ديمقراطي رائد بشمال إفريقيا وفي المنطقة، من خلال الاستقرار الذي يتمتع به، وبفضل قدرات المملكة على مواجهة مختلف التحديات".

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2014/01/06/962822-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84.html

المغرب ملاذ للاستقرار ونموذج بالنسبة للمغرب العربي ومنطقة الساحل

أكدت دراسة أنجزها (سوفان غروب)، المجموعة الأمريكية ذات الصيت الدولي المتخصصة في الدراسات الذكية والاستكشافات الجيو-استراتيجية أن المغرب، في سياق إقليمي يسوده العنف وأجواء عدم اليقين التي عقبت الربيع العربي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشكل "حالة استثنائية"، ويبرز كملاذ للاستقرار ونموذج بمنطقة المغرب العربي والساحل.

وأبرزت الدراسة، التي أنجزت بتعاون مع مركز إفريقيا، التابع لمجموعة التفكير الأمريكية (أطلانتيك كاونسيل)، أن "الديمقراطية المغربية تتقدم تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبفضل إرادة جلالته لتعزيز مسلسل الإصلاحات، من خلال تقوية العلاقات الدبلوماسية مع بلدان الجوار، والمساهمة في المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف".

ولاحظت أنه "في الوقت الذي لم تتجاوز فيه البلدان المجاورة للمملكة انعكاسات الربيع العربي، أقدم المغرب على تسريع وتيرة مسلسله الإصلاحي ومشروع نمائه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إصلاحات دستورية غير مسبوقة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين، وفقا لتوصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وبعد أن أشارت إلى أن هذه الإصلاحات المتقدمة جعلت المغرب نموذجا جهويا يحتذى، أبرزت الدراسة الدور الذي يضطلع به المغرب إلى جانب أمم إفريقية أخرى على مستوى مواجهة التهديدات الإرهابية للأمن الإقليمي، مضيفة أن المغرب وضع "استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، أشادت بها الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول الإرهاب".

وذكر منجزو هذه الدراسة بأن هذه الاستراتيجية ترتكز على تعزيز دولة الحق والقانون، ودعم الإصلاحات بقطاعات التربية والتعليم والتشغيل، وذلك في إطار مؤسساتي يقوم على قيم ومبادئ المذهب المالكي.

وأضافوا أن "الدبلوماسية الأمريكية أكدت أن المملكة واصلت تفعيل الاصلاحات الداخلية بهدف تحسين العوامل السوسيو-اقتصادية التي يستغلها التطرف الديني"، مشيرة في هذا الصدد إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتأهيل الحقل الديني تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة.

وأبرزت الدراسة أن البيان المشترك للولايات المتحدة والمغرب، والذي توج لقاء القمة بين جلالة الملك والرئيس أوباما بالبيت الأبيض، أشاد بجهود المغرب الرامية إلى مواجهة التهديد الإرهابي بالمنطقة، مبرزا التعاون القائم بين الرباط وواشنطن على المستويين المدني والعسكري، ومن أجل تعزيز المصالح المشتركة والحوار بين الأديان.

وبعد أن أبرزت إيجابيات ومزايا مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، أشارت الدراسة إلى الإسهامات "الهامة" للمغرب من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، لا سيما بمالي، مذكرة بزيارة جلالة الملك لمالي بمناسبة تنصيب الرئيس المالي الجديد إبراهيم بوبكار كيتا، وكذا بالمبادرات التي تم القيام بها بدعم من جلالة الملك من أجل مساعدة مالي في مواجهة التطرف الديني من خلال تكوين 500 إمام، ودعم التنمية البشرية بهذا البلد في جميع المجالات.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه المبادرات التي تم القيام بها بفضل الدور الريادي والرؤية المتبصرة لجلالة الملك "تعزز دور المغرب كبلد ديمقراطي رائد بشمال إفريقيا وفي المنطقة، من خلال الاستقرار الذي يتمتع به، وبفضل قدرات المملكة على مواجهة مختلف التحديات".

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2014/01/06/962822-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84.html

صحيفة
الناس

الوديع والصبار وحقوقيون في تأبين زهور العلوي

77/3

قال صلاح الوديع، المناضل الحقوقي والعضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إن تخليد ذكرى الراحلة، مناسبة لتكريم امرأة من قيمة زهور العلوي، نضالا وعطاء وتواضعا وبذلا في كل مجالات الحياة، سواء في رحاب الفكر أو مدارج العمل الحزبي وكذا النضال النسائي. الوديع، الذي كان يتكلم ضمن حفل تأبيني نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الذكرى الأربعينية لوفاة المناضلة الحقوقية زهور العلوي حضره أفراد أسرة الفقيدة ورفاق دربها الحقوقي، عدد عددا من خصال الراحلة أسوة بشهادات من رفاقها عن مسارها النضالي والإنساني. من جهته، قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الخصال النضالية للفقيدة، إن الحضور الغفير لأصدقاء النضال الحقوقي للراحلة يؤكد أنها كانت عنوانا للصدق والوفاء، والشموخ والإخلاص، بتجسيدها لثلاثية النضال والحب والعطاء، إذ كانت خزانا للقيم والمبادئ، صديقة وأما وأختا للجميع. وتعد الراحلة زهور العلوي أحد رموز الحركة النسائية بالمغرب، حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين.

EL ASSIMA Post
العاصمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم حفل تأبين لزهور العلوي

احتضنت المكتبة الوطنية بالرباط أول أمس السبت، حفل تأبين الباحثة والمناضلة الحقوقية الراحلة زهور المدغري العلوي، التي وافتها المنية في 22 نونبر الماضي بعد صراع مع المرض.

وعرف الحفل التأبيني، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الذكرى الأربعينية لوفاة زهور العلوي تلاوة نص برقية التعزية الملكية التي خص بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أفراد أسرة الراحلة، واستحضر فيها بكل تقدير، "ما كانت تتحلى به الفقيدة من خصال النزاهة الفكرية والأخلاقية، وروح الوطنية الصادقة، مما جعلها في طليعة الوطنيات الغيورات اللائي نذرن حياتهن لنصرة قضايا الإنسان العادلة، سواء من خلال انخراطها في ريعان شبابها في صفوف الحركة الوطنية، أو كمناضلة حقوقية مشهود لها بالثبات على المبادئ، والعطاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة بصفة خاصة، في سبيل النهوض بأوضاعها وتبوئها المكانة الجديرة بها في المجتمع، دافعها في ذلك إيمانها العميق بحتمية تكريس ثقافة المواطنة، وصون كرامة الإنسان وحرياته".

وفي كلمة خلال اللقاء، أبرز صلاح الوديع العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن تخليد ذكرى الراحلة، مناسبة لتكريم امرأة من قيمة زهور العلوي، نضالا وعطاء وتواضعا وبذلا في كل مجالات الحياة، سواء في رحاب الفكر أو مدارج العمل الحزبي وكذا النضال النسائي.

من جهته، استعرض محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخصال النضالية للفقيدة.

وتعد زهور العلوي، احد رموز الحركة النسائية في المغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين، وقد كانت الراحلة من الرعيل الأول للحركة الديمقراطية في المغرب ومن الرائدات الأوائل اللائي ولجن أسلاك التعليم وعملن فيها. كما تعد من الجيل الأول من المناضلات في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومن مؤسسي العديد من الهيات والمنظمات الحقوقية والنسائية العريقة والعتيدة في المغرب، حيث تبوأت مراكز القيادة في الكثير منها لعدة سنوات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي، ومركز محاربة العنف ضد النساء (لارميطاج)، كما كانت عضوا في هياة تحرير صحيفة 8 مارس.

(و م ع)

رفاق درب العلوي يستحضرون ثلاثية النضال والحب والعطاء في حفل تأبينها

احتضنت المكتبة الوطنية بالرباط مساء امس السبت، حفل تأبين الباحثة والمناضلة الحقوقية الراحلة زهور المدغري العلوي، التي وافتها المنية في 22 نونبر الماضي بعد صراع مع المرض.

وعرف الحفل التأبيني، الذي نظمه **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في إطار الذكرى الأربعينية لوفاة الأستاذة زهور العلوي، تقديم أفراد أسرة الفقيدة ورفاق دربها الحقوقي، العديد من الشهادات المؤثرة في حق الراحلة، رسمت مسارها النضالي والإنساني المتعدد. فبعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تمت تلاوة نص برقية التعزية الملكية التي خص بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أفراد أسرة الراحلة، واستحضر فيها بكل تقدير، "ما كانت تتحلى به الفقيدة من خصال النزاهة الفكرية والأخلاقية، وروح الوطنية الصادقة، مما جعلها في طليعة الوطنيات الغيورات اللائي نذرن حياتهن لنصرة قضايا الإنسان العادلة، سواء من خلال انخراطها في ريعان شبابها في صفوف الحركة الوطنية، أو كمناضلة حقوقية مشهود لها بالثبات على المبادئ، والعطاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن حقوق المرأة بصفة خاصة، في سبيل النهوض بأوضاعها وتبويئها المكانة الجديرة بها في المجتمع، دافعها في ذلك إيمانها العميق بحتمية تكريس ثقافة المواطنة، وصون كرامة الإنسان وحرياته". وفي كلمة خلال اللقاء، أبرز المناضل الحقوقي و العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان السيد صلاح الوديع أن تخليد ذكرى الراحلة، مناسبة لتكريم امرأة من قيمة زهور العلوي، نضالا وعطاء وتواضعا وبذلا في كل مجالات الحياة، سواء في رحاب الفكر أو مدارج العمل الحزبي وكذا النضال النسائي. كما قدمت نجلة الراحلة كلمة باسم الأسرة، عبرت فيها عن الألم الذي يكتنف أفراد أسرة زهور العلوي، التي ترك غيابها فراغا يصعب ملؤه، وهي التي كانت رمزا للبذل والعطاء الإنساني والتحدي والصمود، واجهت المرض بشجاعة وشموخ. من جهته، استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار الخصال النضالية للفقيدة، معتبرا أن الحضور الغفير لأصدقاء النضال الحقوقي للراحلة، يؤكد أنها كانت عنوانا للصدق والوفاء والشموخ والإخلاص، بتجسيدها لثلاثية النضال والحب والعطاء، إذ كانت خزانا للقيم والمبادئ، صديقة وأما وأختا للجميع. كما قدم العديد من رفاق النضال الحقوقي للفقيدة، شهادات رسمت ملامح من مسار الراحلة، في لحظات تقاسموها معها خلال فترة نضال من أجل تكريس حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن. وتعد الفقيدة زهور العلوي، التي رأت النور سنة 1940 بفاس، أحد رموز الحركة النسائية بالمغرب حيث كرمت لمرات عديدة من قبل هيئات حقوقية وسياسية ونسائية وتوجت كامرأة السنة لمرتين، وقد كانت الراحلة من الرعيل الأول للحركة الديمقراطية بالمغرب ومن الرائدات الأوائل اللواتي ولجن أسلاك التعليم وعملن فيها. كما تعد من الجيل الأول من المناضلات في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومن مؤسسي العديد من الهيئات والمنظمات الحقوقية والنسائية العريقة والعتيدة بالمغرب، حيث تبوأت مراكز القيادة في الكثير منها لعدة سنوات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي، ومركز محاربة العنف ضد النساء (لارميطاج)، كما كانت عضوة في هيئة تحرير جريدة 8 مارس. –

http://www.khbirate.com/33922/%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%AF%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%8A_%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%88%D9%86_%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1_%D9%81%D9%8A_%D8%AD%D9%81%D9%84_%D8%AA%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

بوجدة ..وزير الهجرة يفتتح رسميا مكتب الأجانب

افتتح رسميا وزير الجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة أنيس بيرو برفقة والي الجهة الشرقية عامل عمالة وجدة أنكاد محمد مهيدية صباح اليوم الجمعة مكتب الأجانب المخصص لتسوية وضعية المهاجرين على صعيد عمالة وجدة أنكاد.

وأبرز الوزير بيرو أن هذه العملية هي ترجمة شجاعة لمبادرة جلالة الملك محمد السادس والمتمثلة في نهج مقاربة حقوقية واجتماعية جديدة لتسوية وضعية الأجانب المتواجدين في المغرب بصفة غير شرعية، ولهذا الغرض فتحت " مكاتب أجانب في عدة أقاليم بالمملكة تديرها لجان إقليمية مشتركة .كما أن هذه المكاتب ستعمل على تسوية وضعية طالبي اللجوء السياسي الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (حوالي 850 شخصا)، وكل الإجراءات سوف لن تقف عند هذا الحد، مما تطلب وضع آليات للتشاور مع المنظمات الغير الحكومية الوطنية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، مثل ضمان التمدرس للأطفال القاصرين المقيمين بالمغرب، وتأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق بالجهرة وإقامة الأجانب.

وأضاف الوزير أن كل هذه الإجراءات تجري وفق مخطط تشريعي وحقوقي، وذلك بتعاون وثيق مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

«Le Maroc, havre de stabilité et point d'ancrage»

«Le Maroc, havre de stabilité et point d'ancrage pour le Maghreb et la région du Sahel», dixit l'étude américaine réalisée par «The Soufan Group»

Dans un contexte régional marqué par la violence et l'incertitude, dans le sillage du Printemps arabe qui a balayé la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (Mena), le Maroc «fait exception» et se présente à juste titre en tant que «havre de stabilité et point d'ancrage pour le Maghreb et la région du Sahel», lit-on dans les conclusions d'une étude réalisée par The Soufan Group (TSG), un groupe américain de renommée internationale spécialisé dans les études d'intelligence et de prospective géostratégique.

«La démocratie marocaine est en marche sous l'impulsion et l'engagement du Roi Mohammed VI et la volonté du Souverain d'aller de l'avant dans le processus de réformes, en consolidant les relations diplomatiques avec les pays du voisinage, tout en contribuant aux institutions multilatérales régionales», souligne cette étude réalisée en collaboration avec l'Africa Center relevant du prestigieux think tank américain Atlantic Council.

Au moment où les pays voisins du Royaume «ne se sont pas encore affranchis des conséquences du Printemps arabe, le Maroc, lui, accélère son processus de réformes et son projet d'évolution sociale et politique, à travers des réformes constitutionnelles sans précédent, y compris celles concernant la protection des droits des migrants, en droite ligne des recommandations du **Conseil national des droits de l'homme» (CNDH).**

Ces réformes avant-gardistes font du Maroc un modèle régional à suivre, note l'étude, qui met en avant l'engagement du Royaume aux côtés des autres nations africaines dans le but de contrecarrer les menaces terroristes à la sécurité régionale, en rappelant que le Maroc avait mis en place une «stratégie de lutte anti-terroriste holistique saluée d'ailleurs par le Département d'Etat américain dans son rapport annuel sur le terrorisme».

Cette stratégie, rappelle les auteurs de l'étude, met en synergie la consolidation de l'Etat de droit, des réformes dans les secteurs de l'éducation et de l'emploi, entre autres, dans un cadre institutionnel imprégné des valeurs et préceptes du rite malékite.

La diplomatie américaine, ajoute-t-on, avait souligné dans ce contexte que «le Maroc a continué à mettre en œuvre des réformes internes dans l'objectif d'améliorer les facteurs socio-économiques exploités par l'extrémisme religieux», en citant tout particulièrement l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), ainsi que la mise à niveau du champ religieux sous les Hautes orientations de Sa Majesté le Roi.

L'étude relève aussi que le Communiqué conjoint entre les Etats-Unis d'Amérique et le Royaume du Maroc, qui a sanctionné la rencontre au Sommet entre Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président Barack Obama, à la Maison-Blanche, «a applaudi les efforts du Maroc visant à contrecarrer la menace du terrorisme sur la région, tout en mettant en avant la coopération entre Rabat et Washington aux plans civil et militaire et pour la promotion des intérêts communs et le dialogue inter-religieux».

http://www.lematin.ma/express/2014/maghreb---sahel-_-le-maroc-havre-de-stabilite-et-point-d-ancrage-/194452.html

Tout en mettant en avant les vertus du Plan d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, l'étude souligne dans la même veine les contributions «significatives» du Maroc à la sécurité et à la stabilité régionale «tout particulièrement au Mali», en rappelant la visite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI au Mali, à l'occasion de l'investiture solennelle du nouveau président malien, Ibrahim Boubacar Keita, ainsi que les actions mises en oeuvre sous l'impulsion du Souverain afin d'aider ce pays à lutter contre l'extrémisme religieux à travers la formation de 500 imams, et soutenir le développement humain dans ce pays dans les différents domaines d'activité.

Ces actions menées grâce la vision perspicace et au leadership de Sa Majesté le Roi «consolide le rôle du Maroc en tant que pays démocratique leader en Afrique du Nord et dans la région à travers une réputation avérée de stabilité et les capacités du Royaume à faire face aux différents défis», conclut l'étude.

Reportage au bureau des étrangers de Rabat

Régularisation des immigrés, la dignité retrouvée

La campagne de régularisation des étrangers, qui a débuté jeudi dernier, se déroule sous les meilleurs auspices. Des milliers d'immigrés - on évoque le chiffre de 40 000 personnes - devraient ainsi à terme se mettre en conformité avec les 83 bureaux qui vont ouvrir dans tout le pays. «Le Matin» est allé à la rencontre de certains d'entre eux, venus régulariser leur situation auprès du bureau des étrangers de Rabat. Sénégalais, Guinéens, Philippins... ils ont accepté de nous parler de leur vécu - souvent difficile - et des belles perspectives que l'opération de régularisation leur ouvre. Ils étaient tous unanimes : leur séjour au Maroc sera désormais synonyme de dignité et de stabilité.

Lydia Joaquin (2e à gauche) et Thalia Farhana (3e à gauche), deux Philippines dont le séjour au Maroc était des plus douloureux à cause de leur statut d'immigrées clandestines. Grâce l'opération de régularisation, elles auront désormais des droits reconnus au même titre que les Marocains. PH. KARTOUCH

Ils étaient une centaine de ressortissants étrangers en situation irrégulière, hommes et femmes, parfois accompagnées de leurs bébés, à faire la queue devant les services de la wilaya de Rabat. Bravant le froid glacial de ce vendredi 3 janvier, ils ont pris place, tôt le matin, devant le «bureau des étrangers» pour pouvoir bénéficier de l'opération exceptionnelle de régularisation qui avait débuté jeudi dernier. Venus par groupes ou individuellement, ces immigrés de différentes tranches d'âges et de diverses nationalités attendaient chacun son tour patiemment pour être reçus par les préposés chargés d'instruire leurs dossiers. Pour Lydia Joaquin, c'est un jour exceptionnel qu'elle attendait depuis longtemps. Munie de son passeport et de quelques documents administratifs, cette Philippine s'est rendue au «bureau des étrangers» à l'instar d'une dizaine de ses compatriotes désireuses de régulariser leur situation. Mais contrairement à elles, son séjour au Maroc a été des plus durs. Arrivée comme touriste depuis trois ans déjà, Lydia nourrissait l'espoir de pouvoir transiter rapidement vers l'eldorado européen, mais elle a vite déchanté. Le contrôle aux frontières est plus draconien et la crise fait des ravages dans le vieux continent. Se rendant à l'évidence, elle s'est fait embaucher comme domestique, chez une famille casablancaise par le biais d'une agence de gardiennage. Là, elle connaitra toutes sortes de maltraitances et de sévices physiques et moraux. Elle a même été séquestrée pendant deux ans par ses employeurs qui ont profité bassement de sa situation d'immigrée irrégulière pour la réduire au silence. «On m'a confisqué mon passeport pour m'empêcher de m'enfuir, je travaillais pendant plus de 14 heures sans arrêt, je me levais à 6 heures du matin et je ne me couchais qu'à 2 heures, je n'avais pas droit à un jour de repos et lorsque mes employeurs sortaient, ils fermaient la porte à clé de peur que je m'évade», nous confie-t-elle, émue, les yeux larmoyants. Et d'ajouter, «J'avais de plus en plus peur pour ma vie et donc j'ai décidé de m'évader».

Séquestration et exploitation

Face à l'exploitation inhumaine dont elle faisait l'objet, elle n'hésite pas à sauter du troisième étage. Elle a eu quelques fractures, mais elle a pu retrouver sa liberté. Malheureusement, d'autres immigrées philippines ont eu des expériences aussi douloureuses. Thalia Farhana en fait partie. Arrivée au Maroc depuis 3 ans, cette mère célibataire de 29 ans a été vilement exploitée comme domestique. Sans «papiers», elle ne pouvait que subir. Elle n'a dû son salut qu'à l'assistance de quelques bienfaiteurs marocains et d'une de ses compatriotes. Lydia et Thalia reconnaissent n'avoir jamais été payées pendant toute la durée de leur travail. Étant en situation de clandestinité, elles n'avaient jamais pu oser dénoncer les mauvaises pratiques de leurs employeurs. Mais désormais, la donne a changé. Depuis le lancement de la nouvelle politique migratoire et l'opération exceptionnelle de régularisation, ces deux femmes, comme beaucoup d'autres immigrés, ont compris qu'elles avaient des droits et que plus jamais leur dignité ne serait bafouée en terre marocaine. La plus haute autorité du pays en a décidé ainsi. Thalia a eu vent de ces changements par «le biais d'une amie membre d'un syndicat et à mon tour j'ai fait circuler l'information», dit-elle. «Lorsque j'ai appris la nouvelle, j'étais tellement émue que j'avais pleuré de joie. Cette mesure signifie qu'on pourra désormais travailler dans la dignité et bénéficier d'un contrat en bonne et due forme. La régularisation signifie aussi que nous pourrons mener une vie normale sans avoir peur d'être un jour arrêtés et refoulés», confie la jeune maman.

Protection des immigrés

«On veut se sentir en sécurité», c'est la phrase qui revenait à chaque fois dans la bouche des immigrés que nous avons rencontrés. Ayant longtemps souffert de l'instabilité, ils se disent tous optimistes sur les perspectives que leur ouvre l'opération de régularisation.
Mussa, un quinquagénaire d'origine congolaise, illustre le cas de beaucoup d'immigrés africains. Venu il y a une décennie pour faire ses études au Maroc, il avait depuis prolongé son séjour officiel plusieurs fois, avant de se transformer au fil des ans en migrant «sans papier».

Lire la suite de notre reportage en page 4

Reportage au bureau des étrangers de Rabat : régularisation des étrangers, la dignité retrouvée

Pour lui, le lancement de cette opération de régularisation est une opportunité inespérée et un moment fort très attendu par la communauté congolaise au Maroc. «Contrairement à d'autres immigrés clandestins qui considèrent le Maroc comme un pays de transit, nous nous sommes rendus dans ce pays pour nous y installer», nous confie-t-il.

Fuyant la guerre civile et les conflits armés dans leur pays, ils étaient une centaine de Congolais à avoir jeté leur dévolu sur le Royaume, vu les avantages qu'il offre en termes de stabilité et d'hospitalité. «Nous avons réalisé que des changements importants s'opéraient au Maroc sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI. Ces changements permettent aux Marocains comme aux étrangers de jouir de plus de démocratie et de droits. Et cette dynamique a trouvé un écho justement chez le peuple marocain qu'on trouve de plus en plus accueillant et qui se mobilise davantage contre les comportements racistes. Certes, certaines mauvaises pratiques, qui demeurent isolées et qui sont l'œuvre de personnes peu scrupuleuses, subsistent, mais je suis confiant qu'elles finiront par disparaitre». Parmi ces pratiques répréhensibles, on trouve notamment l'emploi d'immigrés contre des salaires dérisoires. Mais pour Mussa, l'opération de régularisation offrira une meilleure protection des immigrés qui, avec leur nouveau statut, seront ainsi moins vulnérables.

> *L'opération de régularisation offrira une meilleure protection des immigrés.*

Les affres de la séparation

C'est l'espoir en tout cas que nourrit Sidibé Komé, un ressortissant sénégalais installé à Salé depuis 6 ans. Pour lui, la mesure de régularisation est avant tout une occasion inespérée de pouvoir mener une vie «normale» à l'instar des immigrés réguliers. Il s'agit selon lui d'une initiative importante qui contribuera à sauver des familles entières de l'itinérance et des affres de la séparation. «Je suis venu au Maroc en compagnie de ma femme pour trouver un emploi et assurer un meilleur avenir à mes enfants. Mais depuis la naissance de ma fille, je pensais de plus en plus à retourner à mon pays parce que ma fille est toujours sans papiers et n'est pas inscrite au livret familial. Donc, elle ne pourra pas accéder à l'école, alors qu'elle aura bientôt l'âge de scolarité. C'était pour moi un dilemme difficile, rester ici et priver ma fille de l'école ou rentrer au bercail au risque de ne plus jamais retrouver du travail», raconte amèrement Sidibé Komé. Mais pour ce ressortissant sénégalais, la décision des autorités marocaines de régulariser les étrangers installés sur son sol l'a délesté d'un lourd fardeau.

Ce sentiment de soulagement est partagé par Camara, un jeune guinéen, qui a choisi de venir régulariser sa situation après avoir appris que cela lui permettrait d'accéder aux soins. Souffrant d'un diabète chronique depuis son jeune âge, Camara était confronté à plusieurs difficultés à cause de sa situation de «sans papier». «Je ne pouvais pas me rendre dans un hôpital public parce que je n'avais pas le droit d'y accéder. À l'exception de quelques organismes internationaux qui acceptaient de m'accueillir et de m'offrir des soins, j'étais dans une situation difficile. De plus, sans ordonnances, les pharmacies refusaient de me délivrer des médicaments», explique-t-il.

Soixante-dix cas enregistrés

C'est donc justement la possibilité de passer d'une situation irrégulière à une situation régulière et de mener ainsi «une vie normale», avec tout ce que cette transition confère comme droits, qui a poussé des centaines d'immigrés à se présenter au «bureau des étrangers» de Rabat pour profiter de cette opportunité que leur offraient les pouvoirs publics marocains. Certains d'entre eux ont demandé des autorisations d'absence de leurs employeurs pour pouvoir engager les procédures relatives à l'enregistrement, alors que d'autres ont «carrément» abandonné leur poste afin de se consacrer exclusivement à l'enregistrement. C'est le cas de Lydia qui nous confie dans un anglais approximatif : «I don't care about work, this is more important than work. Actually, this is the most important thing in my whole life !» (je m'en fous du travail, cette procédure est plus importante que le travail, elle représente même l'événement le plus important de ma vie actuellement). Mais malgré ce flux important de ressortissants observé au niveau du bureau d'enregistrement placé au sein même de la wilaya de Rabat, le travail tourne toujours au ralenti. En effet, depuis son ouverture jeudi dernier et jusqu'au début de l'après-midi du vendredi, le bureau n'a pu enregistrer que quelque 70 cas. Selon Khalil Kay, chef du service des affaires générales au sein de la wilaya, cette lenteur trouve son explication dans la complexité de la procédure. En effet, selon ce responsable, la procédure repose sur l'examen minutieux des justifications et des papiers fournis par chaque ressortissant. Un comité reçoit chaque candidat individuellement dans le cadre d'un entretien et étudie les différents détails liés à son cas. Pour M. Kay, ce sont les ressortissants subsahariens qui viennent en tête de la liste des souscrits, suivis par les Philippins. Toutefois, M. Kay tient à souligner que ce classement n'est pas définitif et risque de changer prochainement, en fonction du nombre de ressortissants étrangers supposés se rendre aux bureaux d'enregistrement mobilisés dans les différentes régions du Maroc jusqu'au mois de janvier prochain. ■

Yousra Amrani

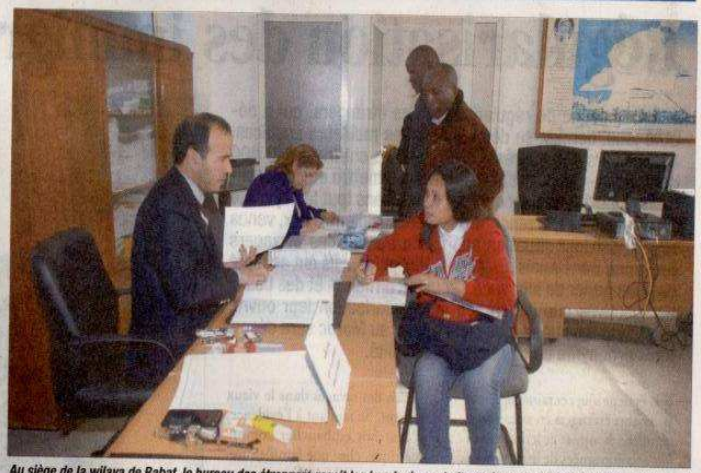

Au siège de la wilaya de Rabat, le bureau des étrangers reçoit les immigrés souhaitant régulariser leur situation. PH. Kartouch

Les immigrés souhaitant bénéficier de l'opération de régularisation appartiennent à plusieurs nationalités. PH. Kartouch

À qui profitera l'opération de régularisation ?

L'opération exceptionnelle de régularisation concernera :

- **les étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune.**
- **Les étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune.**
- **Les enfants issus des deux cas susvisés.**
- **Les étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans.**
- **Les étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc.**
- **Les étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.**

Entretien avec Anis Birou, ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration

«Nous avons prévu un plan d'action pour favoriser l'intégration socioéconomique et culturelle des immigrés régularisés»

15221/4

Selon Anis Birou, l'État a mobilisé plus de 2 000 cadres qui ont bénéficié d'une formation spéciale pour superviser l'opération de régularisation des immigrés.

Le Matin : Qu'est-ce qui a motivé le lancement de l'opération de régularisation de la situation des immigrés ?

Anis Birou : Je pense que pour vous répondre il faudra revenir sur le processus ayant précédé le lancement de cette opération. En effet, S.M. le Roi Mohammed VI, après avoir examiné le 9 septembre dernier, le rapport thématique du CNDH relatif à la situation des migrants et des réfugiés au Maroc, a présidé le jour suivant, une séance de travail consacrée à l'examen des divers volets relatifs à la problématique de l'immigration. Deux mois après cette réunion, l'opération est lancée pour décliner la volonté royale visant la mise en place d'une politique d'intégration globale et intégrée. Rappelons que le rapport du Conseil national des droits de l'Homme avait souligné que le Royaume n'était plus seulement un pays de transit, mais aussi un pays d'accueil de migrants venus d'autres pays que l'Afrique subsaharienne.

Quel dispositif avez-vous mis en place pour garantir le bon déroulement de cette opération ?

Nous avons mis en place un dispositif assez important pour garantir le déroulement de cette opération qui vient donc décliner les très hautes orientations royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume dans les meilleures conditions. Ce dispositif repose en effet sur la mise en place de 83 «bureaux des étrangers» afin de recevoir et valider les demandes de régularisation. Ces structures qui ont été dotées de moyens humains et matériels nécessaires ont été placées au niveau de chaque préfecture et province du Royaume. L'État a aussi mobilisé plus de 2 000 cadres qui ont bénéficié d'une formation spéciale pour superviser cette opération de grande envergure.

À combien est estimé le budget alloué à cette opération ?

Comme je vous l'ai déjà dit, le Maroc en lançant cette opération avait prévu tous les moyens financiers et humains nécessaires à sa réalisation. Il faut savoir aussi que nous avons reçu plusieurs propositions de financements d'organisations internationales et de différents pays. En effet, l'initiative marocaine n'est pas passée inaperçue au niveau international. Cette stratégie élaborée et qui vient traduire les orientations royales a été accueillie favorablement par les gouvernements et les chancelleries de par le monde, les organismes internationaux et onusiens, ainsi que par des ONG œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ou de l'aide aux populations émigrées. Ainsi, des pays comme le Niger, le Sénégal, le Gabon et le Burkina Faso

Anis Birou.

ainsi que d'autres organisations mondiales, comme l'Union européenne, les Nations unies et l'Organisation internationale des migrants ont félicité le Royaume pour avoir lancé une telle opération.

Sur quoi vous êtes-vous basés pour définir les critères d'éligibilité ?

D'abord, il faut savoir que le Maroc a examiné les différentes opérations du genre engagées au niveau de l'Europe. Et après étude de différentes expériences, il a opté pour des critères d'éligibilité plus flexibles que ceux imposés par d'autres pays d'accueil de migrants, notamment en Europe. Nous avons en effet accordé la priorité à l'intérêt du migrant de sorte que ce dernier puisse accéder, une fois sa situation régularisée, aux mêmes droits et obligations que les Marocains.

Quel est le nombre d'immigrés illégaux éligibles ?

Selon notre estimation, le nombre d'immigrés illégaux se situe entre 35 000 à 40 000 issues de pays subsahariens, mais également d'autres pays du monde. Mais leur nombre peut aller au-delà de cette estimation.

Cette opération de régularisation permettra donc aux immigrés qui sont jusqu'à ce jour en situation d'irrégularité d'accéder aux droits sociaux au même titre que les Marocains. Quelles sont les mesures mises en place justement pour garantir la réussite de cette intégration ?

Effectivement, nous avons prévu de mettre en place un plan d'intégration pour permettre aux immigrés illégaux de bénéficier de tous leurs droits une fois leur situation régularisée. Ce programme s'appuie sur plusieurs dimensions, notamment la dimension culturelle, éducative, économique, sociale et même sanitaire. Le but est de garantir aux bénéficiaires de cette opération non seulement une vie décente sur cette terre d'accueil, mais une vie agréable. Il ne faut pas oublier que cette opération sera menée en étroite collaboration avec les associations nationales actives dans le domaine de la promotion et de la protection. Ces associations seront mises à contribution pour assister les personnes concernées par les opérations de régularisation, mais aussi pour sensibiliser l'opinion publique à l'importance de la réussite de cette opération et le rôle que pourra jouer chaque Marocain dans l'intégration de cette communauté au sein de la société marocaine. ■

Propos recueillis par Y.A.

Nouvelle politique migratoire

Un processus enclenché en septembre dernier

La nouvelle politique migratoire adoptée par le Maroc intervient, après un diagnostic et une analyse approfondie de la problématique de la migration menée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Le CNDH, qui affirme dans son rapport, publié mi-septembre, dernier que «le Maroc a toujours été un pays d'émigration et une terre d'immigration», a appelé à l'adoption de l'approche des «droits de l'Homme» dans le traitement des dossiers des migrants au Royaume. Il explique, entre autres, le cadre juridique national et international qui régit les étrangers au Maroc et en particulier la Constitution qui garantit le principe de non-discrimination. Le rapport revient aussi sur le droit d'asile et l'égalité des droits entre nationaux et étrangers. Plusieurs recommandations présentées par le rapport encadrent les fondamentaux de la nouvelle politique migratoire adoptée par le Royaume. Le rapport, élaboré autour du thème «Étrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle», a été présenté à la plus haute autorité du Royaume. En prenant connaissance du dudit rapport, le Souverain a affirmé que «la problématique migratoire, objet de préoccupations légitimes et parfois sujet de polémiques, doit être approchée de manière globale et humaniste». Dans ce sens, le Souverain a présidé au cours du mois de septembre, une séance de travail, en présence du Chef du gouvernement et de plusieurs ministres et hauts responsables. Cette réunion a été consacrée à l'examen des divers volets relatifs à la problématique de l'immigration au Maroc dans la perspective d'établir une nouvelle politique migratoire c'est ainsi que trois commissions interministérielles et deux commissions ad hoc ont été mises en place. Les départements de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la coopération, de la Justice et des libertés ainsi que celui de l'Emploi et de la formation professionnelle ont été sollicités. Les cinq commissions constituées se sont partagé les tâches. Il s'agit d'une première commission ad hoc chargée de l'examen des 853 cas reconnus comme réfugiés par la représentation du HCR à Rabat. La deuxième s'est chargée de la fixation des critères pour l'examen, au cas par cas, du statut juridique de certaines catégories de sans-papiers présents au Maroc. Quant aux commissions interministérielles, deux d'entre elles se sont chargées de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes, alors que la troisième a été chargée de l'action diplomatique. Cette opération menée par le Royaume a été fortement saluée par les différentes instances internationales. ■ **Ayoub Lahrache**

A Rabat, les obsèques de Hassan Amrani rassemblent majorité et opposition

Tôt dans l'après-midi de ce samedi 4 janvier, et bien avant la prière d'Al Asr, les forces de l'ordre avaient investi les accès et le parking du grand cimetière de Rabat, Ach Chouhada. Le cœur serré, probablement. La plupart d'entre eux ont connu, côtoyé et parfois travaillé sous les directives de celui qu'on s'apprêtait à mettre en terre. Hassan Amrani n'est plus. Il a rendu le dernier souffle très tôt ce matin du 4 janvier 2014 dans une clinique de la capitale où il avait été admis depuis plusieurs jours. Depuis plusieurs années, se battait avec un rare courage et une ténacité absolue contre la maladie. Il est parti dans la sérénité, à 6 heures du matin. Il avait 56 ans.

Hassan Amrani n'est plus. Mais il continuera d'incarner longtemps encore ce nouveau concept de l'autorité qu'il a su décliner à sa manière alors qu'il était Wali de la région de Rabat-Salé-Zemmour-Zaer. Alors forcément ce samedi après-midi, les forces sécuritaires sont plus bruyantes. Il faut faire place libre au cortège funèbre qui va s'ébranler bientôt depuis la mosquée Ach Chouhada. Pas question de laisser stationner les voitures. Pas question non plus de laisser des embouteillages bloquer l'accès au cimetière. « C'est bien le moins que l'on doit à Si Hassan ». Ce gradé a du mal à cacher son émotion. Ses réunions tenues au siège de la wilaya avec Hassan Amrani ont toujours été emprunte de courtoisie. A l'image de ce grand commis de l'Etat dont l'urbanité a souvent été donnée en exemple. Il avait suivi sur le terrain et avec sérénité les premières manifestations du mouvement du 20 février. « A cette époque, il était déjà malade. Et la maladie avait bien avancé. Mais ce qui lui importait à ce moment précis c'est que les manifestations du 20 février soient réellement porteuses de revendications en faveur de la démocratie et que cela se fasse sans affrontement », témoigne ce célèbre chirurgien de la place et ami du disparu.

Au conseil de la ville de Rabat, il co-présidait les sessions avec le maire de la capitale. I n'avait pas son pareil pour faire tomber la température quand la fièvre des élus atteignait des sommets. Il savait aussi calmer les tensions, faire revenir les édiles à de meilleurs sentiments, faire asseoir à la même table majorité et opposition. « C'est vrai qu'il nous a manqué quand la maladie commençait à l'empêcher à assister aux sessions du conseil de la ville », confie cet élu de la capitale venu accompagner jusqu'à sa dernière demeure le défunt.

Ce samedi 4 janvier, les hommes politiques issus de la majorité et de l'opposition se sont retrouvés, le temps des obsèques de celui qui a été nommé wali en décembre 2002. Karim Ghellab, Fathallah Oualalou, Rachid Talbi Alami, Mohand Laenser, Amine Sbihi, Abdelaziz Rabbah, Mohamed Ziane, etc, tout le gotha politique a suivi le cortège funèbre conduit par le chambellan du Roi. « Hassan Amrani était respecté du microcosme politique. Il avait le sens de l'écoute et du compromis et par-dessus tout, il avait un sens profond du respect de ses interlocuteurs, » explique ce ténor du rassemblement national des indépendants.

Dans le cortège aussi, Abdelhak Mrini, le porte-parole du palais royal, Cherki Dris le ministre délégué à l'intérieur, Driss Benhima le Pdg de la RAM, **Driss El yazami, le président du conseil national des droits de l'homme**, Abdeslam Ahizoun,le PDG de Maroc Télécom ont du mal à cacher à leur émotion. « C'est toujours dur d'enterrer une personne avec qui on a construit, contribué à réaliser des choses, fait un bout de chemin ensemble », murmure la voix rauque ce cadre issu de la haute administration.

http://www.quid.ma/societe/a-rabat-les-obseques-de-hassan-amrani-rassemblent-majorite-et-opposition/

http://www.maghress.com/fr/liberation/45602

A Rabat, les obsèques de Hassan Amrani rassemblent majorité et opposition

L'image du sourire inimitable de Hassan Amrani hantera longtemps les cénacles culturels r'batis. Ce 4 janvier, au cimetière Ach Chouaha, des artistes ont fait le déplaçant, se noyant dans la foule des célébrités et des anonymes. Celui que Hassan II avait nommé en 1996 directeur général de l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des préfectures et provinces du Nord du Royaume était aussi l'ami des peintres, des écrivains, des acteurs. « Il croyait profondément à la culture comme levier de développement. Il rêvait de voir Rabat comme capitale culturelle. Et ce rêve s'est quelque part réalisé avant son grand départ », lâche cet architecte de renom.

Dans la foule immense venue accompagner le défunt, des anonymes, des humbles parmi les humbles, des hommes et des femmes dont la vie a croisé la sienne. Le défunt y a l'évidence des traces, en aidant, soutenant, rendant un service. Ils ne l'oublieront pas. C'est écrit dans leurs yeux.

Dans son message de condoléances adressé à la famille de Hassan Amrani le Souverain aussi a dit « se remémorer avec estime les qualités humaines du défunt, son nationalisme avéré, sa haute compétence et son dévouement au service des intérêts suprêmes de la patrie dans les différents fonctions et responsabilités qu'il a occupées, ainsi que son attachement indéfectible au glorieux trône alaouite et aux constantes et valeurs sacrées de la nation ». Difficile d'oublier les qualités de cet homme qui a commencé sa carrière à la primature, du temps d'Abdellatif Filali, où il a été chargé de mission et coordinateur de l'administration de la privatisation.

Ses filles, Fatine et Zineb sont inconsolables. Exactement comme ceux et celles qui ont connu Hassan Amrani.